

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

**رؤية مستقبلية لتطوير نظام التعليم الابتدائي في
المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الاسترالية**

إعداد

د/ أحمد عبد النبي عبد العال

د/أحمد نجم الدين أحمد

د/خالد سعد محمد القاضي

(جامعة الطائف)

المجلة التربوية - العدد الخامس والثلاثون - يناير ٢٠١٤م

مقدمة البحث:

لا يخلو أي نظام تعليمي من مشكلات مهماً بلغ من التقدم؛ حيث إنه لا يوجد نظام تعليمي يتصف بالكمال أو بالكفاءة التامة ، فالتعليم العام عملية معقدة متعددة الجوانب والمسارات ومتنوعة في مكوناتها والأنشطة والعمليات المتعلقة بها ، وبشكل محدد، فإن إشكالية تجويد التعليم ، ومحاولات رفع المستوى التعليمي للطلاب ، والتي تمثل هدفاً أساسياً للنظام التعليمي قد تعني ضرورة الاهتمام بمدخلات العملية التعليمية ذات الصلة المباشرة بالمتعلم مثل : الأهداف المناهج ومصادر التعلم والمعلم والإدارة وعوامل أخرى خارج نطاق السلطة التعليمية مثل النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة والتي تفرض توجهات ضاغطة وربما عكسية لمسارات الحاجة لتطوير التعليم

(الشراح، يعقوب: ٢٠٠٢م: ٢١٧)

وإذا كانت المرحلة الابتدائية في جميع دول العالم تمثل قاعدة وبداية سلم التعليم ، وكلما كانت القاعدة قوية وراسخة كلما كان البناء قوياً ، وتكمن أهمية المرحلة في أنها البداية الحقيقية لعملية التنمية الشاملة لمدارك الطفل ، ومع ذلك إلا أن هذه المرحلة كانت تحتل المرتبة الثانية بعد المتوسطة والثانوية خلال الستينيات، وسبب ذلك الاعتقاد يضعف العلاقة بين التعليم الابتدائي وخطط التنمية ، ولبروز أهمية التعليم الابتدائي على قمة الأولويات وتغير النظرة له ، تعالت الأصوات بين المختصين في الدول العربية لإيجاد صيغة جديدة للتعليم الابتدائي هي صيغة التعليم الأساسي .

وفي المملكة العربية السعودية عرفت وثيقة سياسة التعليم المرحلة الابتدائية بأنه "القاعدة التي يركز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم ، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعاً وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة، والاتجاهات السليمة والخبرات والمعلومات والمهارات " (المملكة، ١٤١٦هـ : ١٦)

وعلى الصعيد العالمي أكد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع عام ٢٠٠٧م أنه على الرغم من التقدم المتواصل الذي تم إحرازه في مجال التعليم الابتدائي ، بما في ذلك للفتيات ، فإنه ما زالت هناك أعداد كبيرة جداً من الأطفال لا يرتادون المدارس أو الذين يتسربون من التعليم في وقت مبكر، أو الذين لا يبلغون المستويات الدنيا اللازمة من التعليم .

فالتعليم الابتدائي ما زال يشهد توسعاً؛ حيث زادت معدلات القيد في المدارس الابتدائية بأسرع وتيرة لها في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩م-٢٠٠٤م في منطقتين من المناطق الثلاث الأكثر شيوعاً بعداً عن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي : فقد زاد معدل القيد بنسبة ٢٧% في أفريقيا، وبنسبة ١٩% في جنوب وغرب آسيا، وبنسبة ٦% فقط في الدول العربية، وتبلغ نسبة القيد الصافية في العالم في الوقت الحاضر ٨٦% ، وإن شهد القيد في الصف الأول زيادة كبيرة فإن عدداً كبيراً جداً من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي ما زالوا ينقطعون عن الدراسة قبل الوصول إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي أقل من ٨٣% في نصف بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية التي تتوافر بيانات بشأنها وأقل من الثلثين في نصف بلدان أفريقيا (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة : ٢٠٠٦م:٣)

وعلى الرغم من الزيادات التي حدثت في إجمالي القيد، لا تزال توجد فروق مهمة في الانتفاع بالتعليم بين المناطق والأقاليم والولايات داخل البلد الواحد، وكذلك بين المناطق الحضرية والمناطق الحضرية والمناطق الريفية .

فإذا كانت سمة العصر هي النظر إلى القوى البشرية باعتبارها مصدراً من مصادر الثروة، إن لم تكن أهمها، فإن تعليم هذه القوى هو السبيل الوحيد للاستفادة منها لتحقيق أكبر قدر ممكن من العائد، ومن هنا تتسابق الدول على اختلاف فلسفاتها إلى إتاحة فرص التعليم خاصة التعليم الابتدائي بل و الإلزامي أمام الجميع (بدران، شبل وفاروق البوهي: ٢٠٠١م: ٨٢)

ولهذا أصبح الهدف المتعلق بتوفير مستوى أساسي من التعليم لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، قد حظي باهتمام كافة الأمم؛ حيث كان هذا الهدف إحدى النتائج الرئيسية للمؤتمر العالمي حول التربية للجميع، وأعيد تحديد هذا الهدف في شكل ستة أهداف رئيسة في المنتدى العالمي للتربية وبذلك تم الإقرار أن توفير التعليم الابتدائي (الإلزامي) يمثل عنصراً مركزياً في الإستراتيجية العالمية (منظمة الأمم المتحدة للتربية: ٢٠٠٢م :٤).

وفي ضوء ذلك أصبح التعليم الابتدائي هو أحد الروافد المهمة التي تسهم في تنمية المهارات الفردية، ورأس المال البشري، فالمدرسة الإلزامية تتمتع بمكانة خاصة وذلك ليس فقط لأن التعليم وتنمية المهارات هما في صميم أهدافها، وإنما أيضاً لأن المدرسة هي من

أكثر العوامل تأثيراً وعلى نحو مباشر في السياسات العامة (منظمة الأمم المتحدة للتربية : ٢٠٠٥م: ٣٩).

لذا يحتل التعليم الابتدائي منزلة مهمة في النظام التعليمي لأي دولة من دول العالم، ففعل أحد المعايير الأساسية التي تحدد مستوى التقدم الحضاري في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة ما يُبديه هذا المجتمع من اهتمام كبير بتلاميذ المرحلة الابتدائية ، ويعتبر توفير التعليم الابتدائي المجاني في هذه الدول هو الترجمة الصحيحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث تسعى معظم الدول خاصة الأوروبية إلى إطالة مدة التعليم الإلزامي (بدران ،شبل وفاروق البوهي، ٢٠٠١م: ٨٣)

وفي ضوء ذلك كان على النظم التعليمية في دول العالم أن تتصدى للتحديات التي يواجهها عصرنا والمتمثلة في التوسع السريع للتخطيط الحضري، ومتطلبات مجتمعات المعرفة، حيث إن أي إخفاق في أداء هذه الواجبات يخل بالالتزام الذي ينادى بتعميم التعليم الابتدائي و الإلزامي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: ٢٠٠٨م: ٤).

لذا وجهت كثير من الدول النامية، عناية كبيرة لإصلاح نظمها التعليمية وتطويرها لكي تتناسب مع مقتضيات العصر، وتفي بحاجات الناشئة، لذلك حاولت هذه الدول في الآونة الأخيرة، البحث عن أنماط جديدة في التعليم تكون أكثر ملائمة لظروفها، لمواجهة مشكلات التعليم الابتدائي (خليل ،نبيل سعد ، عنتر محمد أحمد: ٢٠٠٢م: ٨٣)

ومما سبق تتضح أهمية التعليم الابتدائي وضرورة توفيره للجميع دون الاهتمام بالأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولذلك اهتمت الدول المتقدمة والنامية بإتاحة التعليم الابتدائي لجميع مواطنيها.

ولا مركزية التعليم التي يشهدها المجتمع الأسترالي هي التي جعلت المؤسسات التعليمية الأسترالية هي الرائدة في العالم من حيث تطوير تقنيات التعليم، وثقافة الإبداع والبحث العلمي المكثف والتي تعمل على جذب المتعلمين الطلاب والباحثين من جميع دول العالم لأستراليا، فضلاً عن ما يحرزه طلاب المدارس الأسترالية من نتائج ممتازة في المنافسات الدولية مثل: برنامج تقييم الطلاب الدولي الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للقراءة والعلوم والرياضيات (OE CD- PIAS) Organization for Economic Co- Operation and Development (Organization for Economic Co- Operation and Development,2007: 120)

وأهم ما يميز التعليم الأسترالي ما يلي: (Australian Bureau of Statistics, 2012:13-17)

الحرص على المنحى العلمي للتعليم وتبقى مهمة تدريس الدين مسئولية مؤسسات خاصة بالمجتمع المدني ، وتنتهي المرحلة الابتدائية عند السنة العاشرة، في حين تبدأ المرحلة الثانوية من السنة الحادية عشرة، يلتزم التعليم في أستراليا شأنه شأن الدول الغربية عموماً بما يسود المجتمع من دعوة للفردية والتعددية وتشجيع حرية الرأي والتعبير، تهتم العملية التعليمية في أستراليا بمختلف المراحل على إنجاز مهمة اكتشاف مواهب الفرد وتميئتها وبناء القدرة على التفكير العلمي والنقدي.

وعليه فيلتحق الأطفال بمدارس التعليم الابتدائي عندما يبلغون سن الخامسة أو السادسة من عمرهم، ويستمر التلاميذ بالتعليم الابتدائي من ست إلى سبع سنوات دراسية (Australian Bureau of Statistics; 2007, pp. 2-5).

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن اتجاه هذه الدول نحو تعميم التعليم الابتدائي والسعي في تطويره بما يتمشى مع متطلبات العصر والاتجاهات العالمية المعاصرة والمستجدات التربوية الحديثة ، إلا أن التعليم الابتدائي في المملكة ما زال يعاني العديد من المشكلات؛ لذا كانت الحاجة ملحة لإجراء هذه الدراسة الحالية رغبةً في تطوير التعليم الابتدائي في ضوء الاستفادة من التجربة الأسترالية.

مشكلة الدراسة:

يعاني التعليم الابتدائي في السعودية من العديد من المشكلات التي تعوق تقدمه وتحقيق مراميهِ التربوية ومن بينها ما يلي:

- مشكلة تعميم التعليم الابتدائي:

فعلى الرغم من ما تبذله الدولة لتحقيق التعليم الابتدائي للبنين والبنات، واستيعاب كل من هم في سن التعليم الابتدائي ، فما زال هناك عدداً ممن هم في سن التعليم الابتدائي لم يلتحقوا بالمدرسة وبخاصة البنات أو التحقوا بها وتسربوا خاصة بين أبناء البدو الرحل وبعض الأسر التي ما زال موقفها من تعليم الفتاة فاتراً ؛ حيث تشير إحصاءات اليونسكو لعام ١٩٩٦م أن نسبة الاستيعاب في المملكة وصلت إلى ٧٧% للذكور و٧٠% للإناث في الوقت التي بلغت فيه نسب الاستيعاب في التعليم الابتدائي في بلدان العالم المتقدم إلى ١٠٠% (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: ٢٠٠٠م: ٣١)

- المشكلات المتعلقة بالمناهج: تعاني مناهج التعليم الابتدائي في المملكة من عدة مشكلات من بينها: أنها لا تحقق هدف تربية ذوق التلميذ الإبداعي وتقديره العمل اليدوي ، عدم مقدرتها على تزويد التلاميذ بالاتجاهات والمهارات التي تمكنهم من المساهمة في نشاطات مجتمعهم ومهارات التفكير العلمي وحل المشكلات فضلاً عن عدم استخدام تقنيات العصر في التدريس، عدم مشاركة المعلم في وضعها، طول بعض المقررات مع قصر المدة المخصصة لها، بعض المقررات تعرض محتوياتها بطريقة جافة (الغامدي ،حمدان، و عبد الجواد ،نور الدين : ١٤٢٦هـ: ١٢٧-١٢٨)

- مشكلة الهدر التربوي:

حيث وصل معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية ١٠,٨% ، ووصل معدل التسرب إلى ٠,٤% (الغامدي ،حمدان و عبد الجواد ،نور الدين: ١٤٢٦هـ: ١٣٠).

وأثبتت نتائج إحدى الدراسات وجود جوانب الهدر في النفقات التعليمية ممثلاً في هدر بعض الأماكن المتاحة مثل المبنى المدرسي والمساحات والمعلمين وتقنيات التعليم وأبرز صور الإهدار التربوي تتمثل في الرسوب والتسرب (الشنبري ،خالد: ١٤٢٢هـ)

- المشكلات المتعلقة بالتلميذ: التسرب والتأخر الدراسي، قلة الوقت المخصص للنشاط، العقاب المدرسي، ضعف الانتماء للمدرسة، وكره بعض التلاميذ لها .

- المشكلات المتعلقة بالمعلم: نقص كفاءته لضعف إعداده، قلة برامج التدريب، ضعف الانتماء للمهنة للتحاق بعضهم بمؤسسات إعداد المعلم دون رغبة، ضعف دافعية التجديد والإبداع وعدم إكمال بعض معلمي التعليم الابتدائي تأهيلهم التربوي أثناء الخدمة ، غياب بعض معلمي المرحلة الابتدائية لأسباب عدة منها تكليف بعضهم لتدريس مناهج في غير تخصصاتهم (الزهراني ،بشير: ١٤٢١هـ، ٤) .

- المشكلات المتعلقة بالإدارة المدرسية مركزية صنع القرار التعليمي ومحدودية الصلاحيات الممنوحة للمدير، ضعف الأماكن المادية، تغيب المعلمين واستهانة بعضهم بالعمل عدم إلمام بعض مديري المدارس الابتدائية بآليات إدارة الوقت، ضعف العلاقة بين إدارة المدرسة وأولياء الأمور وانعدام الشراكة المجتمعية في صنع القرار التعليمي (حبيب ،عبدالله ١٤١٣هـ)، (الغامدي ،معيض: ١٤١٠هـ)، (المالكي ،فايز: ١٤٢١هـ)، (مجلد ، وداد عبدالله: ٢٠٠٦، ١٣٢).

- المشكلات المتعلقة بضعف العلاقة بين البيت والمدرسة :

تعاني المدارس الابتدائية بالمملكة من ضعف جسر التواصل والتعاون والترابط بين البيت والمدرسة الأمر الذي يُعجز المدرسة عن إتمام رسالتها وتأدية واجباتها تجاه تلاميذها، ما لم يتحقق التعاون بين المدرسة والأسرة (الغامدي، حمدان و عبد الجواد :١٤٢٦هـ: ١٣٥-)

(١٣٦)

أسئلة الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة ، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما نظام التعليم الابتدائي في المملكة ؟ وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه ؟
- ٢- ما نظام التعليم الابتدائي في استراليا وما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟
- ٣- ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم الابتدائي في كل المملكة واستراليا ؟
- ٤- ما أهم جوانب الإفادة من التجربة الاسترالية في مجال التعليم الابتدائي التي يمكن أن تسهم في وضع بعض البدائل التي يمكن أن تفيد في حل مشكلات التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية ؟

أهمية الدراسة :

- تفيد الدراسة الحالية القائمين على نظام التعليم الابتدائي سواء بوزارة التربية والتعليم السعودية أو على مستوى الإدارات المحلية أو المستوى المدرسي .
- يلقي هذا البحث الضوء عن التجربة الاسترالية في مجال التعليم الابتدائي التي تستحق الدراسة لما أحرزته من تقدم في نظام التعليم الاسترالي.
- تقدم الدراسة الحالية جوانب الإفادة من الخبرة الاسترالية في مجال التعليم الابتدائي التي تفيد في تطوير نظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية ومن ثم حل مشكلاته.

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على نظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية وإبراز أهم المشكلات التي تعوق تقدمه وعلاقة هذه المشكلات بالقوى والعوامل الثقافية التي أثرت فيه.
 - إلقاء الضوء على نظام التعليم الابتدائي في استراليا والقوى والعوامل الثقافية التي تقف وراء نجاحه.
 - الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف في نظام التعليم الابتدائي في كل من المملكة العربية السعودية واستراليا .
 - الاستفادة من التجربة الاسترالية في مجال التعليم الابتدائي في حل مشكلات التعليم الابتدائي بالسعودية .

حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:
- الحدود الجغرافية أو المكانية، اقتصرت الدراسة على دراسة التعليم الابتدائي في كل من السعودية واستراليا.
 - الحدود الموضوعية، اقتصرت الدراسة على دراسة التعليم الابتدائي في كل من السعودية واستراليا من حيث المحاور الآتية: مفهوم التعليم الابتدائي ، البنية التكوينية، سياسة وشروط القبول، أهداف التعليم الابتدائي ، المناهج الدراسية، إدارة التعليم الابتدائي.

مصطلحات الدراسة:

التعليم الابتدائي :

يقصد به الحلقة الأولى من التعليم الأساسي و أنه تعليم إجباري مجاني موحد مدته ست سنوات لجميع أبناء الأمة ذكوراً وإناثاً، في الريف والحضر على السواء، مما يؤكد مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص في التعليم بين أبناء الشعب، يمكّن التلاميذ من مواصلة التعليم في المراحل التالية، لية، ويهدف إلى تزويد التلاميذ بالمهارات العملية التي تمكنهم من أن يكون مواطنين منتجين في مجتمعه من خلال مزاجته للبعدين النظري والتطبيقي في صيغة تعليمية واحدة(حجي ، أحمد إسماعيل : ٢٤٣-٢٤٥)،(خليل ،نبيل سعد ، عنتر:٢٠٠٢م: ٨٣)

وتعرف وثيقة التعليم الصادرة عن وزارة التربية والتعليم السعودية التعليم في المرحلة الابتدائية بأنه "القاعدة التي يركز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعاً وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة والاتجاهات السليمة والخبرات والمعلومات والمهارات (المملكة ، ١٤١٦هـ : ١٦)

ميررات اختيار التجربة الاستراتيجية :

- تُعد استراليا من الدول المتقدمة التي يتميز تعليمها بالجودة العالية .
- نجاح استراليا في التحول اللامركزي في إدارة التعليم ساعدها على التقدم في تقديم نظام تعليمي متميز .
- يُعد التعليم في أستراليا مسئولية الولايات الأسترالية الست كل في حدودها .
- تلعب المشاركة المجتمعية في استراليا دوراً فاعلاً في صناعة القرارات التعليمية .
- يُعد نظام التعليم الأسترالي من أحد الأنظمة التعليمية المتميزة المشهود لها عالمياً .
- التعليم في أستراليا شأنه شأن الدول الغربية عموماً يلتزم بما يسود المجتمع من دعوة للفردية والتعددية وتشجيع حرية الرأي والتعبير .
- تهتم العملية التعليمية بمرحلة التعليم الابتدائي في استراليا بإنجاز مهمة اكتشاف مواهب الفرد وتميئتها وبناء القدرة على التفكير العلمي والنقدي .

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

- ١- دراسة خديجة اليوسف (١٤١٨هـ) بعنوان : "دوافع اختيار التعليم الابتدائي الأهلي للبنات من قبل أولياء الأمور بمدينة مكة " ، هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع اختيار التعليم الابتدائي الأهلي للبنات من قبل أولياء الأمور بمدينة مكة واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي والوصفي وتوصلت نتائج الدراسة أن المدارس الأهلية تتميز بكونها تهتم بتحفيظ الطالبات أجزاء من القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة الإنجليزية ومبادئ الحاسب الآلي . (اليوسف ، خديجة:١٤١٨هـ) .
- ٢- دراسة محمد مرسى (١٩٩٥م): بعنوان «دراسة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في مصر و الصين» هدفت الدراسة الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم الإلزامي في كل من الصين ومصر، واستخدم الباحث المنهج المقارن،

وأُسفرت الدراسة عن بعض النتائج منها، وهناك تشابه واضح في مفهوم التعليم الإلزامي في كل من مصر والصين ولكن هناك اختلاف من حيث التطبيق الفعلي حيث يقوم التعليم الإلزامي في الصين على إكساب التلاميذ مهارات يدوية وخبرات عملية تعدهم للحياة، أما في مصر يقدم ثقافة مهنية بسيطة (مرسي، محمد: ١٩٩٥م) ٣- دراسة محمد مزار (٢٠٠٢م): بعنوان «تطوير التعليم الإلزامي في مصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة- دراسة مقارنة»، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظام التعليم الإلزامي في مصر والمملكة المتحدة بهدف تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الإلزامي بمصر. واستخدم المنهج المقارن، ومن بين النتائج أن التعليم الإلزامي في مصر يعاني من الانفصال بين النظرية والتطبيق، ومن المركزية الشديدة وأساليب التقويم حيث إنها تقليدية. (مزار، محمد علي: ٢٠٠١م)

٤- دراسة وداد مجلد (٢٠٠٦م) : بعنوان رؤية مستقبلية لدور الإدارة المدرسية في تحقيق تربية بيئية مدرسية نموذجية من وجهة مديرات المدارس الابتدائية بمدينة مكة المكرمة .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في تحقيق بيئة نموذجية تستطيع أن تساعد المؤسسات التعليمية ورجال التربية والتعليم ، الوقوف على الصعوبات التي تواجه مديرات المدارس الابتدائية في مكة المكرمة ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي ، وأسفرت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مديرات المدارس الابتدائية عينة الدراسة بالنسبة للصعوبات التي تحول دون تحقيق بيئة مدرسية نموذجية تعود إلى نوع المؤهل العلمي.(مجلد ، وداد عبدالله ، ٢٠٠٦ : ١٣١-١٣٣).

٥- دراسة إميل نبيل زكي (٢٠٠٧): بعنوان «دراسة مقارنة للتعليم الإلزامي في كل من مصر وفرنسا»، وهدفت الدراسة الاستفادة من الخبرة الفرنسية في تقديم بعض الحلول التي تفيد في حل مشكلات التعليم الإلزامي في مصر، واستخدم الباحث المنهج المقارن، وأسفرت الدراسة عن معاناة التعليم الإلزامي في مصر من العديد من المشكلات منها: سياسة التخبط وعدم التخطيط المناسب للمناهج، ونقص مصادر التمويل ومركزية الإدارة. (ذكي، إميل نبيل: ٢٠٠٧م)

الدراسات الأجنبية:

٦- دراسة ناجمن تاكو *Nagmine Takou* (١٩٩٧م) بعنوان: «تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الإنفاق الحكومي على التعليم الإلزامي باليابان»، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور التعليم الإلزامي في اليابان والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه، واستخدم الباحث المنهج التاريخي، ومن أهم نتائج الدراسة تأثير العوامل الاقتصادية على تطور التعليم الإلزامي في اليابان أقوى من تأثير العوامل السياسية والاجتماعية، وقلة عدد الأطفال الذين في سن الإلزام له تأثير إيجابي على نفقات التعليم الإلزامي. (*Nagmine Takou: 1997*)

٧- دراسة لزوني كيميورال *Lzuni Kimural* (٢٠٠٣م) بعنوان «أهداف وأدوار التعليم الأساسي في تحقيق التنمية البشرية- دراسة حالة بنجلاديش» وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الأساسي في التنمية البشرية وأساليب وطرق تفعيل التعليم الأساسي لتحقيق التنمية البشرية ببنجلاديش، ومن أهم نتائج الدراسة أن للتعليم الأساسي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاجتماعية ببنجلاديش، والتعليم الإلزامي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق أهداف المجتمع. (*Lzuni Kimural:2003*)

٨- دراسة شانج جين *Chang Jin* (٢٠٠٥م) بعنوان: «سياسة التعليم الإلزامي ذات التسع سنوات وتنمية الموارد البشرية في تايوان»، وهدفت الدراسة التعرف على تأثير التعليم الإلزامي على دخل العامل في تايوان والعلاقة بين زيادة مدة التعليم الإلزامي وتحسين جودة التعليم ، واستخدم المنهج الوصفي، ومن بين نتائج الدراسة: مدة التعليم الإلزامي في تايوان لها تأثير إيجابي على الأولاد والبنات معاً، وللعامل الاجتماعي تأثير كبير على التعليم. (*Chang Chun Chig Jin: 2005*).

وتتشابه معظم هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في الوقوف على مشكلات التعليم الابتدائي في السعودية ومحاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات من خلال الاستفادة من خبرات الدول الأجنبية في حين تختلف الدراسة الحالية في محاولة الاستفادة من الخبرة الاستراتيجية في مجال التعليم الابتدائي ووضع جوانب الاستفادة التي يمكن أن تفيد في حل مشكلات التعليم الابتدائي في السعودية.

منهج البحث وخطواته:

استخدمت الدراسة المنهج المقارن بهدف الاستفادة من التجربة الأسترالية في حل مشكلات التعليم الابتدائي بالسعودية والعمل على تطويره بما يتناسب مع واقع وفلسفة المجتمع السعودي.

أولاً نظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية

مقدمة عن نشأة وتطور التعليم الابتدائي في المملكة :

يرجع تاريخ التعليم الابتدائي في المملكة إلى وجود أربع مدارس أهلية كانت تقدم تعليماً على المستوى الابتدائي في معظمها، فقبل العهد السعودي لم يكن هناك نظام للتعليم بمفهومه الحديث ، أي تعليم بأهداف محددة ومراحل متدرجة، ومناهج مخططة، وميزانيات مرصدة، وإستراتيجيات مسبقة، وإنما كانت المؤسسات التعليمية في ذلك العهد على النحو التالي :

(الغامدي، و عبد الجواد ،نور الدين ، ٢٠١٠م: ١١٢-١٢٣)

المدارس العثمانية : التي قام بإنشائها العثمانيون والتي لم تدم كثيراً بسبب انقطاع الأهالي عنها لأن لغة التعليم بها كانت باللغة التركية (الشامخ، محمد، ١٣٩١هـ: ٦)

المدارس الهاشمية : والتي لم تدم كثيراً أيضاً بسبب قلة الموارد والاضرابات مما أدى إلى إغلاقها .

التعليم التقليدي في المساجد والكتاتيب : لقد أنشئت الكتاتيب في ربوع البلاد وذلك بغرض تحفيظ القرآن الكريم للأطفال الصغار على أيدي محفظين.

المدارس الأهلية : نظراً لفشل السلطات الرسمية قبل العهد السعودي دافعاً قوياً للأهالي للتبرع بالمال والأرض والتعاون على إنشاء مدارس أهلية ومن أقدمها المدرسة الصولتية التي أنشئت في مكة عام ١٢٩١هـ والمدرسة الفخرية العثمانية ١٢٩٨هـ ومدارس الفلاح بجدة عام ١٣٢٣هـ ومكة عام ١٣٣٠هـ ،ومن هنا يتضح سوء الأوضاع التعليمية في إقليم الحجاز والأقاليم الأخرى قبيل العهد السعودي. (المملكة ، ١٤٠٦هـ: ٦-١٠)

تطور التعليم الابتدائي في عهد الملك عبد العزيز :

أيقن الملك المؤسس أن مفتاح نهضة البلاد تتمثل في إقامة نظام جديد للتعليم وبدخوله مكة كانت فرصته لتنفيذ برنامجه في تطوير التعليم وتحديث صورته التقليدية في شكل نظام تشرف عليه الدولة ؛ حيث دعا علماء مكة لمباشرة أول اجتماع تعليمي يُعقد في تاريخ المملكة

١٣٤٣هـ وحثهم على بذل الجهد لنشر التعليم وتنظيمه والتوسع فيه وزار بعدها مدرسة الفلاح والمدرسة الفخرية ١٣٤٤هـ وتبرع للأولى بمائة جنيه ذهبياً وتبرع للثانية خمسين جنيهاً ذهبياً. وفي عام ١٣٤٤هـ أصدر جلالتهم المرسوم الملكي بإنشاء مديرية المعارف لتكون بمثابة حجر الأساس لنظام تعليمي حديث ، الأمر الذي ساعد على تغيير الحال تماماً في مجال التعليم إذ أخذ عدد المدارس يتضاعف عاماً بعد عام حتى بلغ عدد المدارس الابتدائية عام ١٢٧٣هـ ٢٢٦ مدرسة (إبراهيم ، محمد، ١٤٠٥هـ: ٣٧)

وصدر أول منهج دراسي يطبق في العهد السعودي وذلك عام ١٣٤٥هـ ونشأت وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ في ظل تطوير واسع لنظام الإدارة في المملكة حيث تأسست الرئاسة العامة لتعليم البنات في الفترة من ١٣٧٣- حتى ١٣٨٠هـ ورغم ما واجهته وزارة المعارف من صعوبات إلا أنها بذلت جهوداً رامية في مجال التعليم الابتدائي أهمها:

- وحدت الوزارة مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية لست سنوات .
- ومع بداية ١٣٨٠هـ ظهرت الرئاسة العامة لتعليم البنات ، ثم اللجنة العليا لسياسة التعليم ١٣٨٣هـ وصدرت وثيقة التعليم عام ١٣٨٩هـ وزاد عدد المدارس من ٦٠٠ مدرسة عام ١٣٨٠/٧٩هـ إلى نحو ١٤٠٠ مدرسة بنهاية هذه الفترة (المملكة، ١٤١٩هـ: ١٧)، بدأت الرئاسة العامة لتعليم البنات بافتتاح سبع مدارس ابتدائية ووصل عددها إلى (٣٤٧) مدرسة في نهاية هذه الفترة عام ١٣٩٠/٨٩هـ يدرس بها (١٠٦,٠٠٠) تلميذة (المملكة، ١٤٢٥هـ: ١١٠) ويتضح هذا من الجدول التالي:

جدول (١) يوضح التطور الكمي لبيانات المرحلة الابتدائية (حكومي وأهلي) في السنوات من ١٤١٦/١٥هـ - ١٤٢٦/٢٥هـ (المملكة ، سنوات متفرقة ، ١)

إداريون		معلمون/ معلمات		تلاميذ		فصول		مدارس		العام الدراسي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٦١٦	١٦٦٣	٨٠٧٣٤	٨٠١٩٨	١٠٣٣٠٩٢	١١٣٥٥٤٥	٤٧٣٠٦	٥٦٣٨١	٥١٦٤	٥٧٠٧	١٤٢٦/١٥
٥٥٣٥	١٨٠٥	٨٦٢٦٠	٨٣٠٦٠	١٠٦٩٥٢٦	١١٧٨٧١٦	٤٩٦٤٩	٥٨٠٩١	٥٣٧٩	٥٨٣٨	١٤١٧/١٦
٥٦٥٩	١٩٢٨	٩٠٦٦٨	٨٤٧٩٠	١٠٨١٧٧٤	١١٧٤٤١١	٥١١٤٠	٥٨٥٤٧	٥٥٧٦	٥٩٣٣	١٤١٨/١٧
٥٨٩٢	٢٢٤٠	٩٦٢٨٢	٨٦٢٥٢	١٠٧٨٢٣٥	١١٦٥٣٧٨	٥٢٦٢٦	٥٨٧٥٨	٨٥٤٧	٦٠١١	١٤١٩/١٨
٥٩٩١	٢٢٨٦	١٠٠٥٢٧	٨٨٤٨١	١٠٨٤٢٩٣	١١٧٥٥٥٦	٥٤٠٣٤	٥٩٥٤٥	٦٠٨٦	٦١٤٨	١٤٢٠/١٩
٦٠٨٣	٢٢٥٩	١٠٠٧٧٠	٨٩٨٠٠	١٠٩٥٩٦٤	١٨٨٩٢٦٤	٥٤٨٢٥	٥٨٥٤١	٦٢٠٦	٦٢٠٩	١٤٢١/٢٠
٦١٣٤	٢٣١٧	١٠٢١٧٦	٩٣٠٢٥	١١٠٧٨٦٢	١٢٠٠٥٩٨	٥٥٥٦٠	٥٩٧٢٩	٦٣١٨	٦٢٦٧	١٤٢٢/٢١
٦٤٦٠	٢٢٩٢	١٠٢٦٩٣	٩٦٠٤٨	١١١٤٧٦٥	١٢٠١٤٠١	٥٦٢٧٨	٦٠٣٠٢	٦٤٥٢	٦٢٦٢	١٤٢٣/٢٢
٦٦٥٧	٢٣٠٤	١٠١٨٠٦	٩٦٣٧٥	١١٢٢٦٤٥	١٢١٩٥٦٩	٥٥٧٥٤	٦١٤٦٠	٦٤٩٤	٦٣٨٦	١٤٢٤/٢٣
٦٥١٦	٢٧٠٢	١٠٣٤٩٩	٩٧٨٦٩	١٢٤١٩٩٠	١٢٧٢٢٩٥	٥٤٠٠٠	٦٠٥٨٥	٦٥٣٧	٦٥٢٥	١٤٢٦/٢٥

ويتضح من الجدول المؤشرات التالية : زيادة المدارس بمقدار ٢١٩١ مدرسة للجنسين بنين وبنات بنسبة قدرها ٣٨,٩% كما زاد عدد الفصول للجنسين أيضاً بمقدار ١١٤٥٨٥ بنسبة زيادة قدرها ١١% وزاد عدد التلاميذ للجنسين بمقدار ٢٥١٤٢٨٥ بنسبة بلغت ١٦% وزاد عدد المعلمين والمعلمات بمقدار ٢٠١٣٦٨ بنسبة قدرها ٢٥% كما زاد عدد الإداريين والإداريات بمقدار ٥٦٨٢ بنسبة ١٧٣% .

جدول (٢) يوضح التطور في بيانات التعليم الابتدائي في الفترة من ١٤٣٠/٣٠-١٤٣٣هـ (المملكة ، ١٤٣٣هـ، ١)

المعلمون/ المعلمات		التلاميذ		الفصول		المدارس		العام الدراسي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١١٢٦٦١	١١٠٨٥٠	١٢٢٧٦٩٩	١٢٦٥٤٢٦	٦٠٩٨٦	٦٥٥٠٥	٦٨٣٥	٦٧٦٧	١٤٣٠/٣٠هـ
٢٢٣٥١١		٢٤٩٣١٢٥		١٢٦٤٩١		١٣٦٠٢		جملة
١١٤٥٠٤	١١٣٨٢١	١٢٤٠٦٩٦	١٢٧٣١١٩	٦١٦٢٤	٦٦١٣٢	٦٨٤٤	٦٧٨٤	١٤٣٢/٣١هـ
٢٢٨٣٢٥		٢٥١٣٨١٥		١٢٧٧٥٦		١٣٦٢٨		جملة
١١٧١٣٤	١١٥٣١٩	١٢٤٥٥٧٤	١٢٨٥٢٧٠	٦٥١٤٢	٦٩٤٣٣	٦٩٤٨	٦٨٩٧	١٤٣٣/٣٢هـ
٢٣٢٤٥٣		٢٥٣٠٧٤٤		١٣٤٥٧٥		١٣٨٤٥		جملة

١ - مفهوم التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية :

وتعرف وثيقة سياسة التعليم المرحلة الابتدائية بأنها" القاعدة التي يركز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم، وهي مرحلة عامة تشمل أبناء الأمة جميعاً وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة، والاتجاهات السليمة، والخبرات والمعلومات والمهارات" (المملكة ، ١٤١٦هـ : ١٦).

فيقصد بالتعليم الابتدائي في المملكة هو المرحلة الأولى من السلم التعليمي والقاعدة الأساسية الإجبارية والمجانية والتي تقبل الأطفال من سن السادسة ولمدة ست سنوات للبنين والبنات من أبناء الريف والحضر جميعاً دون تمييز وتؤهل التلاميذ لمراحل التعليم التالية ويُسهم بفاعلية في إعداد الطفل للحياة من خلال إكسابهم المهارات الحياتية .

٢ - أهداف التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية :

حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة أهداف التعليم الابتدائي على النحو التالي : (المملكة ، ١٤١٦هـ : ١٨)

- تعهد العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفسه الطفل ورعايته بتربية إسلامية متكاملة، في خلقه، وجسمه، وعقله، ولغته، وانتمائه إلى أمة الإسلام.

- تدريبه على إقامة الصلاة، وأخذة بآداب السلوك والفضائل.

- تنمية المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارة اللغوية، والمهارة العددية، والحركية.

- تزويده بالقدر المناسب من المعلومات في مختلف الموضوعات.

- تعريفه بنعم الله عليه في نفسه، وفي بيئته الاجتماعية والجغرافية، ليحسن استخدام النعم، وينفع نفسه وبيئته.

- تربية ذوقه البديعي، وتعهد نشاطه الابتكاري، وتنمية تقدير العمل اليدوي لديه.

- تنمية وعيه ليدرك ما عليه من الواجبات وماله من الحقوق، في حدود سنّه وخصائص المرحلة التي يمر بها، وغرس حب وطنه، والإخلاص لولاء أمره.

- توليد الرغبة لديه في الازدياد من العلم النافع والعمل الصالح، وتدريبه على الاستفادة من أوقات فراغه.

- إعداد الطالب لما يلي هذه المرحلة من مراحل تعليمية وحياتية .

من الملاحظ أن أهداف التعليم الابتدائي في المملكة ينقصها الجانب التطبيقي الإجرائي حتى يمكن الاستفادة منها على أرض الواقع ، لا توجد أهداف خاصة لدعم الأنشطة الطلابية والنواحي الإدراكية والمعرفية لاكتساب الخبرات وربط المنهج بحياة الطلاب وبيئتهم ومجتمعهم.

٣ - سياسة وإجراءات القبول بمدارس التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية : (المملكة : ١٤٣٤هـ - ٣)

- من بين متطلبات القبول و التسجيل في الصف الأول الابتدائي ما يلي :
إجراء الكشف الطبي المقرر، تعبئة نموذج التسجيل المعد لهذا الغرض ،صورة من السجل المدني المتضمن اسم الطفل / الطفلة ،صورة شخصية حديثة ،شهادة تطعيم مكتملة من مستشفى أو مركز صحي معتمد .
- إجراءات القبول للتلاميذ السعوديين :
 - يبدأ قبول التلاميذ في الصف الأول الابتدائي لكل عام مع بداية الفصل الدراسي الثاني من العام الذي قبله .
 - يقبل التلاميذ في الصف الأول الابتدائي ست سنوات حسب التاريخ الهجري في اليوم الأول من بداية الدراسة أو قبله حسب وثيقة الميلاد الرسمية وينزل بالسن عند خمس سنوات وتسعة أشهر .
 - تجرى مقابلة للتلاميذ المتقدمين للصف الأول الابتدائي لاختبار الأفضل منهم في حدود الميزانية المحددة .
 - يُقبل من لم يتيسر لهم التعليم حتى الثامنة في الصف الأول الابتدائي ومن زاد عمره عن الثامنة يصدر بشأنه قرار من مدير التعليم .
 - يزداد حد القبول سنة واحدة لكل صف دراسي أعلى مع ملاحظة ما ورد في الفقرة السابقة على ألا يبقى في المرحلة الابتدائية من أكمل ستة عشر عاماً .
 - يجوز لمدير / مديرة المدرسة قبول من يقل عمره عن ست سنوات بمدة لا تزيد عن تسعين يوماً فقط ويفتح للتلميذ / التلميذة عند قبوله / قبولها في الصف الأول الابتدائي (سجل شامل) وفق التعليمات المنظمة لذلك ، وينتقل مع الطالب من مرحلة إلى مرحلة أخرى ومن مدرسة إلى أخرى .

• إجراءات القبول للتلاميذ غير السعوديين:

يقبل الطلاب غير السعوديين بعد مراعاة جميع الشروط والاعتبارات السابقة الواردة في قبول التلاميذ السعوديين عن طريق المدرسة في الصفوف الدراسية الملائمة لمستوياتهم في السلم التعليمي في المملكة بعد معادلة شهاداتهم الدراسية وفقاً لما يرد من تعليمات بهذا الشأن وبعد استيعاب جميع السعوديين .

التلميذ الذي ليس له وثائق دراسية معتمدة يقبل في الصف الذي يناسب مستواه الدراسي بعد أن تجرى المدرسة له اختبار لتحديد مستواه وتشعر إدارة التعليم بذلك ، يجب أن تكون وثائق التلاميذ السعوديين وغيرهم الصادرة من خارج المملكة أصلية ومصدقة من الجهات الرسمية المختصة في بلد دراسة التلميذ و يمكن للتلميذ الذي لم تنته إجراءات تصديق أوراقه من الدراسة مؤقتاً ريثما تستكمل أوراق قبوله ويحدد مدير المدرسة مدة زمنية لاستيفائها .

٤ - مناهج التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية :

المتتبع لمنهج المدرسة الابتدائية في المملكة منذ عام ١٣٤٥هـ حتى الآن ، يجد أن هذا المنهج أدخلت عليه تعديلات عدة، نظراً للتغيرات المتلاحقة على المجتمع السعودي ؛ حيث كانت هذه المتغيرات أسرع من حركة المناهج ؛ ولذا فالمسافة بين حياة العالم من حولنا وكذا المجتمع السعودي وبين مناهج التعليم الابتدائي واسعة ، فظلت مناهج التعليم الابتدائي في المملكة لفترات كبيرة تعاني من بعض القصور منها :

- تبتعد المناهج عن تنمية ذوق التلميذ الإبداعي والابتكاري واحترام وتقدير العمل اليدوي.
- لم تحرص المناهج على تزويد التلاميذ بالتجاهات والمهارات الحياتية.
- ظلت المناهج بعيدة عن استخدام الحاسب الآلي ومازال هناك قصور في التعامل مع تقنيات العصر بما يحقق السلامة بأبعادها المختلفة .
- المناهج بحاجة إلى تطوير مستمر حتى تفي بمتطلبات تنمية مهارات التفكير العلمي ومهارات التفكير الناقد وأساليب حل المشكلات .

خطة الدراسة بالمرحلة الابتدائية :

- قد أُجري على خطة التعليم الابتدائي عدة تعديلات من أهمها :
- أصبح التلميذ محور العملية التعليمية والتركيز على النشاط الطلابي في زيادة المعرفة.

- التوسع في استخدام الوسائل المعينة والتقنية الحديثة ، مثل الحاسب الآلي .
- تحقيق نمو متزايد من الناحية الإدراكية والمعرفية لاكتساب الخبرات .
- وتشهد الوزارة حالياً أسلوباً جديداً في التأليف والمراجعة والتقويم وإخراج الكتاب المدرسي بصورة علمية وتربوية ، وقد درس تلاميذ الصف السادس الابتدائي مع بداية العام ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي على سبيل التجربة .
- ومن المواد الدراسية التي يدرسها تلاميذ المرحلة الابتدائية ما يلي : (الحامد ، بن معجب وآخرون ، ٢٠٠٥ م : ٩٦)
- التربية الإسلامية وفروعها: (القرآن الكريم، التوحيد، الفقه والسلوك، الحديث، التفسير)
- اللغة العربية وفروعها : (القراءة والكتابة والأناشيد ، القراءة والمطالعة ، القراءة والمحفوظات ، النصوص والمحفوظات ، الإملاء ، الخط ، التعبير ، القواعد) .
- الاجتماعيات : (التاريخ ، الجغرافيا)
- الرياضيات ، العلوم، التربية الفنية، التربية النسوية ، التربية الوطنية ، التربية البدنية .
- وعلى الرغم من هذا إلا أن حمدان الغامدي يؤكد على أن مناهج التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية ينقصها الكثير ، وأنها تحتاج مزيد من التركيز والتطوير فهذا لا ينقص من قيمة الجهود التي سبق لوزارة المعارف - وزارة التربية والتعليم - حالياً أن بذلتها والإنجازات والمشروعات التي يجري تنفيذها حالياً (الغامدي، وآخرون ، ٢٠١٠م: ١٤٨)، (الحامد ،محمد بن معجب ، ٢٠٠٥ م : ٩٨)
- مشكلات مناهج التعليم الابتدائي تكمن فيما يلي :عدم مشاركة المعلم في وضع وتصميم المناهج ،طول بعض المقررات مع قلة الوقت المخصص لها ، بعض محتويات المقررات تعرض بطريقة جافة ،جهل بعض المعلمين بطرائق التدريس مما يعوق تحقيق هذه المناهج لأهدافها ،غلبة المقررات الدينية والفقهية على حساب المقررات العلمية التي تنمي المهارات الفكرية والإبداعية لدى التلاميذ .

٥ - إدارة التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية :

يعاني التعليم الابتدائي من المركزية الشديدة في الإدارة التعليمية ومركزية اتخاذ القرارات؛ إذ تقع مسؤولية إدارة التعليم العام في المملكة على وزارة التربية والتعليم التي تأسست عام ١٣٧٣ هـ تحت مسمى وزارة المعارف .

وكان ظهور أول نظام للتعليم في المملكة إنشاء مديرية المعارف عام ١٣٤٣ هـ ، وفي عام ١٣٤٦ هـ صدر قرار تشكيل أول مجلس للمعارف والهدف منه وضع نظام تعليمي يشرف على التعليم في منطقة الحجاز ومع قيام المملكة اتسعت صلاحيات مديرية المعارف ولم تعد وظيفتها قاصرة على الإشراف على التعليم في الحجاز بل شملت الإشراف على جميع شؤون التعليم في المملكة كلها، وكانت تضم (٣٢٣) مدرسه حيث بدأت بأربع مدارس، وفي عام ١٣٧٣ هـ تم إنشاء وزارة المعارف في عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود، وكانت امتداداً وتطويراً لمديرية المعارف، وقد أسند إليها التخطيط والإشراف على التعليم العام للبنين في مراحلها الثلاث (الابتدائي - المتوسط - الثانوي)، وكان الملك فهد هو أول وزير لها، وفي عام ١٣٨٠ هـ تم إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ومع تطور التعليم صدر المرسوم الملكي بضم الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى وزارة المعارف عام ١٤٢٣ هـ.

و عام ١٤٢٤ هـ تم تحويل مسمى وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم، ولما زالت إلى يومنا هذا ويمثلها وزير التربية والتعليم (مرسى، محمد منير ، ١٩٩٥م : ٢٧٥) وهناك سلطات أخرى تشارك وزارة التربية والتعليم في عملية الإشراف على التعليم منها : وزارة الدفاع والطيران، ورئاسة الحرس الوطني، ووزارة الداخلية للبنين والبنات هذه السلطات التعليمية إتباع خطط سلم الدراسة، والمناهج التي وضعتها وزارة التربية والتعليم. وأنشئت اللجنة العليا لسياسة التعليم، في عام ١٩٦٣م ،وهي أعلى سلطة للإشراف على التعليم في المملكة، ولقد كانت الرئاسة العامة لتعليم البنات التي أنشئت في عام ١٩٦٠، مسئولة عن تحديد برامج الدراسة والمناهج لتعليم البنات.

ومن أهم مشكلات الإدارة التعليمية في المملكة ما يلي: (الغامدي ،حمدان ونور

٢٠١٠ : ٩٨ - ٩٩).

مركزية الأنظمة الإدارية التعليمية ، تضخم الجهاز الإداري ، قلة القيادات الإدارية المؤهلة ، ولهذا يغلب على إدارة المدرسة الابتدائية في المملكة الطابع الإداري البيروقراطي الرتيب ، الذي يقتصر في كثير من الأحيان على تنفيذ التعليمات بأقل قدر من الكفاءة، فالصلاحيات تكاد تكون معدومة لدى مدير المدرسة، وهذا الوضع جعل مدير المدرسة مهذباً دائماً بالمحاسبة لمخالفة النظام، وبالتالي إعادته معلماً كما كان.

كذلك يعاني مديرو المدارس من عدم وجود كادر وظيفي خاص بهم يقدم لهم حوافز مالية مقابل الأعباء التي يقومون بها.

ومن الآثار الناجمة عن مركزية إدارة التعليم ظهور أمراض البيروقراطية وكثرة التعقيدات الروتينية وهو ما ينعكس سلباً على كفاءة الجهاز الإداري في القيام بوظائفه ومهامه، كما أنه في ظل المركزية أيضاً يصعب التغيير والتجديد إلى الأفضل حتى ولو كان لصالح العمل ، ففي مناخ المركزية يقاوم العاملون عمليات التغيير والتجديد، تحول المركزية الإدارات التعليمية بالمحافظات إلى أدوات تنفيذية فقط (الحامد ، بن معجب وآخرون ، ٢٠٠٥م، ٢٨٤) .

تنص وثيقة سياسة التعليم في المملكة على أن الدولة هي المسؤولة عن تمويل التعليم ، وأن التعليم مجاني لجميع الطلاب المواطنين والوافدين باستثناء التعليم الأهلي ، وتعكس الزيادة السنوية لمخصصات التعليم الاهتمام والمكانة التي ينالها في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في كافة المجالات (سلمان ، محمد بن عبد الله ، ١٤١٣هـ : ٢٥)

٦ - القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام التعليم الابتدائي بالمملكة العربية السعودية : أ- العامل الجغرافي:

تقع المملكة في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر شمالاً الكويت والعراق والأردن جنوباً واليمن وسلطنة عمان وتشغل المملكة أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بأكثر من ٢٢٥٠٠٠٠٠ كيلو متراً مربعاً ، وتتنوع تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها ولهذا يختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى لاختلاف تضاريسها وهي تقع تحت تأثير المرتفع الجوي المداري وعموماً مناخها قاري حار صيفاً بارد شتاءً ، ويعتدل المناخ على المرتفعات الغربية والجنوبية ، وتبدأ درجات الحرارة في الاعتدال النسبي مع دخول فصل الخريف والذي يبدأ بعد منتصف شهر سبتمبر ولهذا تبدأ الدراسة في ذلك الوقت تقريباً

وتنتهي مع نهاية شهر مايو نظراً لارتفاع درجات الحرارة على جميع أنحاء المملكة، وتؤثر الظروف الجغرافية وتنوع البيئات في برامج التعليم السعودي وتحدد شكل المباني المدرسية ، وعند التخطيط لنظام التعليم تراعي مؤثرات المناخ والبيئة.(الغامدي ، حمدان و عبد الجواد ، ٢٠١٠م: ٥٥-٥٦)

ب- العامل التاريخي :

ارتبط التعليم في الإسلام بظهور الدين الإسلامي وذلك من خلال حلقات الدرس التي كانت توجد بالمساجد، وتعد المدارس النظامية التي أسسها الوزير السلجوقي ، هي بداية المدارس، وإن كان هناك مدارس سبقتها، وكان ظهور المدارس في مكة المكرمة في الربع الأخير من القرن السادس الهجري، ومن أقدمها مدرسة الأرسوفي بباب العمرة تأسست عام ٥٧١هـ، ومدرسة الزنجيلي عام ٥٧٩هـ، وفي عام ٦٤١هـ بنى الأمير العباسي شرف الدين الشرايبي مدرسة بمكة، وبنى السلطان عمر بن رسول الملقب بالملك المنصور مدرسة بمكة، كما وجدت مدرسة الشريف عجلان عام ٧٧٢هـ، والمدرسة الغياثية أو البنغالية عام ٨١٤هـ، كما أسس المماليك عدد من المدارس منها مدرسة قايتباي عام ٨٨٤هـ (الغامدي ، حمدان ، ٢٠٠١م : ١١)

-التعليم في العهد العثماني: وجد في أوائل القرن الرابع عشر الهجري في الحجاز أنظمة تعليمية مثل الأنظمة المتبعة في الولايات العثمانية الأخرى، حيث كان يوجد عدد من المدارس الابتدائية مدتها ثلاث سنوات، ثم مرحلة رشديه مدتها ثلاث سنوات، ثم مدارس إعدادية، وأسس السلطان سليمان ٤ مدارس تدرس كل واحدة منها أحد المذاهب الأربعة وضع حجر الأساس عام ٩٧٢هـ، وكانت المدارس العثمانية في آخر العهد العثماني تدرس باللغة التركية وكان هذا من أسباب نفور الأهالي عنها.(مرسي، محمد منير ، ١٩٩٥م: ٢٦٧-٢٦٨).

- التعليم في عهد الأشراف .وهي تلك المدارس التي وجدت خلال الفترة من ١٣٣٥هـ إلى ١٣٤٣هـ وهي الفترة التي استقل فيها الشريف الحسين بن علي بالحكم على ولاية الحجاز، بعد ثورته على العثمانيين، وفيها تم تعطيل السياسة التعليمية التي كانت تقوم على التعليم باللغة التركية والتوسع في تاريخها، وانتظر أهالي الحجاز السياسة التعليمية الجديدة، التي أمر بها الشريف الحسين بعد أن شكلت وكالة للمعارف، أسندت إدارتها إلى الشيخ علي المالكي، ويعاونه نخبة من العلماء، قاموا برسم السياسة التعليمية الجديدة

التعليم الأهلي: قام التعليم الأهلي بمساهمة عظيمة في نشر التعليم، وهناك عدد من المدارس الأهلية، ومنها: (الحامد ، بن معجب، ٢٠٠٥م: ٣١-٣٣)، (الغامدي، حمدان ، نور الدين ، ٢٠١٠م: ١٣٣) المدرسة الصولتية، المدرسة الفخرية العثمانية، المدرسة الخيرية، مدرسة دار الفائزين، مدرسة الفلاح، مدرسة النجاح، ومن المدارس الأهلية بالمدينة المنورة: المدرسة الجليلية والمدرسة الحميدية، مدرسة بشير آغا، مدرسة الشفاء، مدرسة العلوم الشرعية.

التعليم في العهد السعودي: عندما دخل الملك عبد العزيز مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ، عقد اجتماع تعليمي مع أهلها بالصفاء، بعد ذلك صدر الأمر بافتتاح مديرية المعارف في ١/٩/١٣٤٤هـ ، وكانت بداية الدراسة في غرة محرم عام ١٣٤٥ هـ، بأربع مدارس هي:- المدرسة التحضيرية والابتدائية بالشامية وسميت بالعزيرية، المدرسة التحضيرية والابتدائية بالمعلاة، وسميت بالسعودية، المدرسة التحضيرية والابتدائية بالشبكية وسميت بالفصيلية، نسبة للأمير فيصل، المدرسة التحضيرية والابتدائية بالمسعى وسميت بالرحمانية، ولقد طبق أول منهج عام ١٣٤٥هـ، وكانت الدراسة في بداية العهد السعودي، تنقسم إلى مرحلتين، مرحلة تحضيرية مدتها ٣ سنوات، ومرحلة ابتدائية مدتها ٤ سنوات، وفي عام ١٣٦١هـ، تم دمجها في مرحلة واحدة اسمها الابتدائية مدتها ٦ سنوات، وفي ١٨/٤/١٣٧٣هـ صدر المرسوم الملكي بتحويل مديرية المعارف العمومية إلى وزارة للمعارف أسندت للأمير فهد بن عبد العزيز ، وبعد انتقال الوزارة إلى الرياض استحدثت بمكة إدارة للتعليم بمكة، وقد أدى إنشاء وزارة المعارف إلى تضاعف أعداد المدارس الابتدائية في جميع أنحاء المملكة وتأسيس الرئاسة العامة لتعليم البنات ودمجها في وزارة المعارف التي سميت بعد ذلك بوزارة التربية والتعليم

(شلبي، علي محمد، ١٤٠٧هـ : ٢٢٨)

وزادت عدد المدارس الابتدائية من ٢١٠ مدرسة عام ١٣٧٢هـ إلى ٦٠٠ مدرسة عام ١٣٨٠هـ وزاد عدد المدارس الابتدائية للبنات من ٣٤٧ مدرسة عام ١٣٩٠هـ إلى ٦٨٥٥ مدرسة عام ١٤٣٠هـ (المملكة ، ١٤٠٦هـ : ٩٢)

ج - العامل الاقتصادي :

تتمتع المملكة باقتصاد قوي قائم على النفط ؛ حيث تمتلك ٢٥% من الاحتياطات المؤكدة من النفط في العالم وتصنف بأنها أكبر دولة مصدرة للنفط ،

وتلعب دوراً قيادياً في منظمة أوبك ، ويشكل القطاع البترولي حوالي ٤٥% من عائدات الموازنة و٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي و٩٠% من عائدات التصدير ، وانضمت المملكة إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥م بعد سنوات عديدة من المفاوضات وساعد ارتفاع إيرادات النفط على تحقيق فوائض في الميزانية سعت الحكومة إلى زيادة الإنفاق على التدريب على الوظائف والتعليم وتطوير البنية التحتية وزيادة مرتبات موظفي الحكومة ومنهم المعلمين والمعلمات وزيادة المنح الطلابية الشهرية للطلاب السعوديين منذ دخولهم التعليم الابتدائي وحتى تخرجهم من التعليم الجامعي ، فضلاً عن أن الاقتصاد السعودي لعب دوراً بارزاً في زيادة المخصصات المالية للتعليم فعملت النهضة الاقتصادية التي تشهدها البلاد على زيادة الميزانية الخاصة للتعليم ؛ حيث تضاعفت ميزانية التعليم أكثر من ألف مرة خلال أقل من خمسين عاماً منذ عام ١٣٧٤هـ وحتى عام ١٤٢١هـ عاماً (المملكة، ١٤١٧هـ : ٢١).

د- العامل السياسي:

يسود النظام الملكي في السعودية ، إذ يرجع تأسيس وتوحيد المملكة العربية السعودية إلى الملك عبد العزيز آل سعود الذي لعب دوراً حيوياً في إرساء السياسة التعليمية في المملكة وإليه ترجع جهود نشر مدارس التعليم الابتدائي ودعم العديد منها بالتمويل اللازم، وصار على دربه في مجال الاهتمام بالتعليم جميع الخلفاء حتى وقتنا الحالي ، والسياسة التعليمية السعودية جزء من السياسة العامة للدولة وتتمثل السياسة التعليمية لنظام التعليم السعودي في فلسفة نظام التعليم وأهدافه ويشرف على تنفيذها إدارات التعليم، وفلسفة نظام التعليم السعودي تقوم على مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي وتظهر هذه الفلسفة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة الصادرة عام ١٣٨٩هـ ، وانطلاقاً من ذلك تقوم الجهات المشرفة على التعليم في المملكة بوضع خططها وبناء برامجها في ضوء السياسة التعليمية ووزارة التربية والتعليم ، والظروف السياسية في المملكة تمتاز بالاستقرار وتكفل مجانية التعليم، وكان الملك عبد العزيز يرى في التعليم مدخلاً للتطوير؛ حيث سطر صفحة ناصعة في تاريخ التعليم السعودي بمفهومه الحديث بصدور المرسوم الملكي بإنشاء مديرية المعارف عام ١٣٤٤هـ لتكون بمثابة حجر الأساس لنظام تعليمي حديث الأمر الذي أدى إلى تغيير الحال

تماماً في مجال التعليم وسار على هذا الدرب من الاهتمام بالتعليم أبنائه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد والملك فهد وحالياً الملك عبد الله. (عبدالجواد ، نور الدين ، و متولي مصطفى ، ١٤١٦هـ : ٣٩)

هـ - العامل الاجتماعي :

نظراً للعادات والتقاليد القبلية التي يشهدها المجتمع السعودي ونظرة المجتمع لتعليم الفتاة السعودية أوجد ذلك نوعين من التعليم أحدهما للبنين وآخر للبنات الأمر الذي ساعد على وجود إدارتين للتعليم مدارس البنات خاضعة إدارياً لإدارة البنات ومدارس البنين خاضعة إدارياً لإدارة البنين ، وتؤثر العوامل الاجتماعية في النظم التعليمية من خلال: (الغامدي ، حمدان ، ٢٠١٠م : ٥٣-٥٤)

- الدين الإسلامي : ارتبط التعليم في المملكة بتعاليم الدين الإسلامي منذ مهبط الرسالة على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وانعكس ذلك على طبيعة المناهج في مرحلة التعليم الابتدائي التي غلبت عليها العلوم الشرعية مثل مقررات الفقه والحديث والسيرة النبوية والقرآن الكريم والتوحيد (المملكة ، ١٣٩٠هـ : ١٧)
- اللغة العربية : توجه اللغة نظم التعليم في المملكة، فهي الأداة التي يتم بها التخاطب ونقل المعلومات وتدوين المعرفة، فهي وسيلة العلم في التعبير عن محتواه، وهي من أهم العوامل في شخصية بناء الأمة في المجتمع السعودي، وهي دعامة الفكر والثقافة، وهي لغة التعليم في المدارس (الغامدي ، حمدان ، و عبد الجواد ، ٢٠١٠م : ٥٤)
- التركيب الاجتماعي :

سمح النظام التعليمي السعودي بإيجاد نوعين من التعليم الابتدائي التعليم الحكومي والتعليم الخاص الأهلي وكذلك نوعين من التعليم الابتدائي التعليم الابتدائي للبنين وله إدارة خاصة وأخرى للبنات تابعة للرئاسة العامة للبنات (الغامدي، حمدان، و عبد الجواد ،نور الدين ، ٢٠١٠م : ١١٢-١١٣).

ثانياً التعليم الابتدائي في أستراليا

مقدمة :

تُعد أستراليا من الدول المتقدمة التي يُشهد لها بجودة التعليم في كل مجالاته؛ إذ أن الأسلوب الأسترالي في التعليم والتدريب المهني معترف به الآن كواحد من أفضل الأساليب وأكثرها ابتكاراً في العالم، وقد لعب دوراً مهماً في أداء أستراليا الاقتصادي برفعه مستوى مهارات العاملين ومساهمته في زيادة معدل الإنتاج (Australian Government Department of Education, 2011: 12-14)

وأستراليا إحدى دول الكومنولث البريطاني، وترتبط بإنجلترا حتى الآن في كثير من الجوانب وخاصة التعليمية، وتتكون من ست ولايات هي: نيوساوث ويلز New South Wales وفكتوريا وكوينزلاند وجنوب أستراليا وغرب أستراليا وتاسمانيا ، وإقليمين: إقليم العاصمة الأسترالية والإقليم الشمالي وتتكون منها الكومنولث الأسترالي (وأكبر ولايتين بالكومنولث فيكتوريا ونيوساوث ويلز) ، وبرغم مساحتها التي تربو على مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن خمسة أمداس القارة على إجمالها صحراء قاسية، ويتكدس غالبية السكان على طول الساحل من برسبان إلى أدلبد ، حيث عواصم الولايات الست وهي أدلبد وبرسبان وهوربارت ومبلورن وببرث وسيدنى ويمثلون ٦٠٪ من السكان، ويعيش ثلثهم في نيوساوث ويلز وربعمهم في فيكتوريا حيث المناخ أقل قسوة، أما سكان الريف فهم أقل من ١٥٪ من جملة السكان (Australian Bureau of Statistics, 2006: 7-9)

ويُعد التعليم في أستراليا مسئولية الولايات الأسترالية الست كل في حدودها؛ حيث لا توجد سيطرة للحكومة الفيدرالية المركزية على إدارة وتنظيم التعليم بأستراليا، ويقتصر دورها في تقديم بعض الإعانات المالية للولايات على هيئة منح حتى تتمكن الولايات من تنفيذ برامجها التعليمية بصورة أفضل.

ولهذا فاستراليا ليس لها نظاماً تعليمياً واحداً، فهي في إطار السياسة الفيدرالية أصبح التعليم هو مسئولية حكومات الولايات والأقاليم، فضلاً عن المشاركات الاجتماعية في رسم السياسة التعليمية والذي تشهده المحليات بجميع أنحاء أستراليا (Shah, C. & Burke, G, 2006: 7-11)

ويلقى التعليم الابتدائي بأستراليا اهتماماً بالغاً من الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم، فالتعليم في قمة أولويات هذه الحكومة ، ومعظم المدارس حوالي ٧٣٪ حكومية تخضع لسلطة الولاية، فحرصت الحكومة والمجتمع وأولياء الأمور على التغيير والإصلاح في التعليم الأسترالي، ولذا ظهر مشروع تطوير التعليم بأستراليا، وأهم مجال ركز

عليه ذلك المشروع هو (التغيير في طرائق التعليم) بحيث يكون الطالب متعلماً مستغلاً مرناً في تعلمه، وأن يكون المعلم ليس مانحاً للمعلومات بل مساعداً للطالب في عملية التعليم، وتم التركيز على المحاور الآتية (**Australian Government Department of Education Employment and Workplace Relations,2013: 8-9), Australian Government Department of Education ,2011: 6-8)**)

التركيز على المهارات الفكرية والتعليمية والحياتية وتحقيق مفهوم التعليم المستمر.

١- التركيز على استخدام تقنية الحاسب والمعلومات في عملية التعليم، بحيث تستخدم من قبل المعلم وسيلة تعليمية، ومن الطالب أداة ومصدراً للتعليم.

٢- التغيير الجذري في المناهج لتناسب مع حاجات المتعلم والحياة العصرية.

٣- التدريب والتطوير المهني للمعلمين بشكل مكثف.

٤- تطوير أساليب تقويم الطلاب.

٥- تحويل بعض المدارس إلى مدارس رائدة من أجل تحقيق الأفكار على أرض الواقع ولكي

تكون نموذجاً للمدارس الأخرى في مشروع التطوير.

٦- تطوير أسلوب جديد لتقويم ومراجعة عمل المدرسة.

٧- رسم كل ذلك في خطة إستراتيجية موحدة.

٨- تطوير أسلوب إدارة الصف.

١- مفهوم التعليم الابتدائي في أستراليا:

يقصد بالتعليم الابتدائي هو الحلقة الأولى من التعليم الإلزامي الإجباري المجاني الذي يقدم لجميع أفراد المجتمع الأسترالي عندما يبلغون سن الخامسة أو السادسة من عمرهم دون النظر إلى أوضاع التلاميذ الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية، وهو التعليم الذي يؤكد على مبادئ الديمقراطية والحرية، وهو ذلك النوع من التعليم الذي يمزج بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية.

ومدة الدراسة بها مرنة، فقد تكون ست سنوات كما هو في ولاية تاسمانيا وفيكتوريا

ونيو ساوث ويلز وإقليم العاصمة الأسترالية، وتبلغ مدة الدراسة بالتعليم الابتدائي سبع سنوات في الولايات الأخرى (جنوب أستراليا، غرب أستراليا، وكيونزلاند، والإقليم الشمالي):

(*The State of Queensland (Queensland Department of Education, Department of Education,2013: 2-5)*)

مدة التعليم الابتدائي بولاية تاسمانيا وفيكتوريا ونيوساوث ويلز ست سنوات، في حين تختلف هذه المدة لتزيد إلى سبع سنوات بكل من ولاية جنوب أستراليا وغرب أستراليا وكوينزلاند والاقليم الشمالي، الأمر الذي يختلف معه مدة التعليم الثانوي فضلاً عن اختلاف بدايته من بعض الولايات الأسترالية والاقليم الأخرى.

وهذا الاختلاف يعكس استقلالية الولايات والاقليم الأسترالية في صياغة نظمها التعليمية دون أدنى تدخل من الحكومة الفيدرالية الأسترالية في شئون التعليم الأسترالي، وهذا ما يجعل التعليم الأسترالي تعليماً متقدماً مرموقاً نتيجة وضع كل ولاية بأستراليا الأسس التعليمية بناءً على متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث يتبع في مدارس التعليم الابتدائي الأسترالية مبدأ رعاية المواهب الأدبية والعلمية، وكيفية تنمية الهوايات بجانب المواد الأكاديمية العلمية المهمة للتخصص العام والدقيق في المستقبل؛ بالإضافة إلى تعميق الصلة مع المراحل التعليمية التالية من خلال أطر التعاون ما بين الجامعات والمدارس خصوصاً في أدبيات بناء منهجية وضع المواد الدراسية؛ إذ تتعهد الحكومة الأسترالية لنظامها التعليم الأخذ في الاعتبار حركة التطور العلمي والتكنولوجي والصناعي وغيرها عند رسم ملامح المنهج الدراسي لكل مرحلة دراسية، بحيث يضمن تطبيق معايير الجودة في الأداء المدرسي والمناهج الدراسية (*Australian Government Department of Education, 2010: 15*), (*New South Wales Department of Education and Training, 2013: 21-25*), (*Ministerial Council on Education, 2008: 33*)

٢- أهداف التعليم الابتدائي في أستراليا:

تتعهد الحكومة الأسترالية بدعم تعليم عالي الجودة لكل الأطفال الأستراليون كل وفقاً لقدراته وإمكاناتهم بهدف رفع معايير التعليم القومية وذلك لتلبية مطالب سوق العمل ومتطلبات الحياة في القرن الحادي والعشرين؛ لذا تسعى الحكومة الأسترالية بالتعاون مع الولايات والأقاليم الأسترالية توفير الدعم للأنظمة التعليمية ومدارس التعليم الابتدائي خلال عمل محكم من أجل تحقيق أهداف التعليم الابتدائي، (*Australian Education International, Australia 2006,2006: 2-6*)

وفي ضوء ذلك وضعت الحكومة الأسترالية الأهداف القومية للتعليم الابتدائي في القرن الحادي والعشرين كإستراتيجية قومية *The National Goals for Schooling in the Twenty- First Century*، حيث أجمع وزراء التعليم بالولايات الأسترالية في أبريل عام ١٩٩٩م على تركيزهم حول تحسين نتائج تعليم الطلاب وتحسين مخرجات التعليم ليكون الخريجين قادرين على مواجهة التحديات التي تواجههم في العصر التقني والاقتصادي والاجتماعي والتغيرات المتلاحقة، لذا حددت الأهداف القومية للتعليم الإلزامي على النحو التالي: (*Australian Government Department of Education Employment and Workplace Relations, School Education Summary,2008: 1-8*), (*Australian Government Department of Education, Employment and Workplace Relation, The Adelaide Declaration,2009: 1-6*)

- أن ينمي لدى الطلاب القدرة والمهارات على حل المشكلات والتحليل والقدرة على إبلاغ الأفكار والمعلومات للتخطيط وتنظيم الأنشطة وللتعاون مع الآخرين.
- أن ينمي لدى الطلاب الثقة بالنفس والتفاؤل واحترام عالي للذات، وتحمل المسؤولية للأدوار الحياتية المحتملة أو كعضو في سوق العمل
- أن ينمي لدى الطلاب القدرة على ممارسة التفكير والمسؤولية في كل ما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية ، وأن يكونوا قادرين على اتخاذ قرارات عقلانية حول حياتهم.
- أن يكونوا مواطنين نشطين ومطلعين بفهم وتقدير نظام حكومة أستراليا.
- توظيف وربط مهاراتهم وفهمهم لبيئة العمل بالمهن والمواقف الإيجابية وتوفير التعليم والتدريب المهني والتعليم الإضافي، والتوظيف والتعليم المستمر.
- أن يصبحوا مستعملين ومنتجين ومبدعين وواثقين من التقنيات الجديدة، خصوصاً تقنيات الاتصال والمعلومات وفهم تأثير تلك التقنيات على المجتمع.

- أن يكونوا على فهم ودراية بإدارة البيئة الطبيعية والمعرفة والمهارات.
- أن يكون الطلاب قادرين على إدارة الوقت وأن يتبعوا أسلوب حياة صحي.
- أن يكون لدى الطلاب مستوى عالٍ منجز من المعرفة والمهارات والفهم من خلال منهج شامل ومتوازن في السنوات الإلزامية من خلال دراستهم للمجالات الدراسية الثمانية التالية: (New South Wales Department of Education and Training, Yrs K-12 Focus Area 2008: 7-16) Steering Committee for the Review of (Commonwealth, 2008: 2-6)
- (الفنون- الصحة والتربية البدنية- اللغات الأجنبية الأخرى غير الإنجليزية- الرياضيات- العلوم- دراسات المجتمع والبيئة- التقنية- العلاقات الداخلية بينهم).
- أن ينجز الطلاب مهارات الحساب ومعرفة القراءة والكتابة الإنجليزية، ويتقن مهارات الاتصال مع الآخرين.
- أن يكون الطالب قادراً على المشاركة في برامج التعليم المهني أثناء مرحلة التعليم الإلزامي وإعدادهم للتعليم المهني والبرامج التدريبية.
- وتجمع حكومات الولايات والأقاليم الأسترالية على صياغة وبلورة أهداف التعليم الابتدائي على النحو التالي: (Australian Government Department of Education Employment and Australian, Government Programs, 2008: 7-11)
- إكساب التلاميذ القدرة على القراءة والكتابة واستخدام اللغة استخداماً صحيحاً، وإمكانية الاتصال الفعال مع الآخرين من خلال فهم لغة المجتمع.
- إكساب التلاميذ معرفة القراءة والكتابة العددية (الحسابية) حيث تنمية قدراتهم للفهم مع الأعداد والمفاهيم الرياضية الأخرى، وتنمية القدرة والميل لديهم لحل المشكلات الكمية، والإلمام بمفاهيم الحساب والقياس والرسوم البيانية.
- تنمية قدرات التلاميذ لفهم الطبيعة وما تدرسه الظواهر الطبيعية والحياة اليومية، وتنمية جوانبهم على الملاحظة والتجريب.
- تنمية مدارك وقدرات التلاميذ بالعلوم الاجتماعية التي تدرس السمات الإنسانية من العالم والعوامل الاجتماعية والبيئية.
- توسيع مدارك وعقول التلاميذ لدراسة الظواهر الجغرافية، حيث: دراسة الأرض وسماتها وسكانها وظواهرها، وعلاقة الأرض بالبشر وفهم العالم المحيط.

- التعرف على التاريخ الإنساني حيث وصف الأحداث فيه، ودراسة الماضي حيث إن دراسة الماضي تقود إلى الوقت الحاضر ومن ثم التفكير في المستقبل.
- وفي ضوء تحليل أهداف التعليم الابتدائي بأستراليا نجد أنها متفقة مع اتفاقية حقوق الطفل العالمية والتي تضمنت أهداف التعليم كما وردت في المادة (٢٩) من اتفاقية حقوق الطفل التي تضمنت الأهداف التالية (*The State of Queensland Department, of Education, 2013: 9-12*)
- تنمية احترام حقوق الإنسان وتنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها و احترام ذاته وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة والقيم الوطنية ،إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر تسود فيه روح التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين ،تنمية احترام البيئة الطبيعية.
- حيث تؤكد هذه المادة على الرسالة التي تركز اهتمامها على تربية الطفل: وهي أن الهدف الرئيس للتربية هو تنمية الشخصية الفردية للطفل ومواهبه وقدراته، انطلاقاً من الاعتراف بأن كل طفل له خصائص واهتمامات وقدرات واحتياجات تعليمية وهذا ما أكدت عليه السياسة التعليمية بأستراليا من خلال برامجها الدراسية.
- ٣- سياسة وإجراءات القبول بمدارس التعليم الابتدائي في أستراليا :
تتميز أستراليا بالتنوع الثقافي والعرقي الذي كان له عظيم الأثر على نظامها التعليمي وسياستها التعليمية المرنة التي تتناسب مع طبيعة كل ولاية، وعلى المرونة الشديدة في سياسة القبول المتبعة بمدارس التعليم الابتدائي بكافة أنحاء أستراليا نظراً للصبغة اللامركزية التي تشهدها صناعة القرارات التعليمية والتي من بينها سياسة القبول (*New South Wales Department of Education and Training, 2008: 1-5*) (*New South Wales Department of Education, 1990: 2-6*)
ويتم القبول بالمدارس الأسترالية بالتوجه إلى إدارات المدارس ذاتها من خلال مجلس إدارة المدرسة التي تحدد سياسة القبول، وعادة يتم القبول والالتحاق من خلال عدة خطوات، هي: (*Nagmine : New South Wales Department of Education, 1990: 2-6*) ، (*Takou, Social 1997: 5*) (*The State of Queensland Department of Education, 2009: 2-8*)

الخطوة الأولى: إيجاد المدرسة العامة التي يرغب الالتحاق بها التلميذ؛ حيث أن لكل منطقة تسجيل مكتب تسجيل محلي ولاكتشاف اسم المدرسة وموقعها يجب الاتصال بأقرب مكتب لوزارة التعليم بالولاية.

الخطوة الثانية: تقوم المدارس العامة بالولايات باستضافة أولياء الأمور للمناقشة والحوار المفتوح مع إدارة المدرسة في ضوء مساحة كبيرة من المكاشفة والشفافية، فضلاً عن تزويد المدرسة بأدلة تعليمية للمدرسة تساعد أولياء الأمور في استفساراتهم.

الخطوة الثالثة: وبمجرد انتهاء المناقشة والحوار مع ولي الأمر وبعد قبوله لأداء المدرسة وتميزها يملأ استمارة الالتحاق بالمدرسة العامة، ثم تقدم هذه الاستمارة بعد ذلك إلى مكتب تسجيل الطلاب المحلى أو عبر الإنترنت عبر موقع وزارة التعليم والتدريب بالولاية.

ومن بين إجراءات القبول أيضاً ما يلي: (*New South Wales Department of Education and Training, NSW Primary: 2009: 1-3*), (*South Australia Department of Education and Children's Services, 2008: 2-9*),

ملء استمارة الالتحاق وتقديمها إلى مكتب التسجيل بالولاية، إحقاق شهادة ميلاد الطفل مع الاستمارة، إرفاق صور شخصية للطفل وبيان بعنوان الأسرة والطفل، تقرير كتابي من ولي أمر الطفل بالزمامة بحضور الطفل وانتظامه في الدراسة، معلومات إضافية توضح ترتيب الطفل في الأسرة وطبيعته.

ثم تقوم إدارة المدرسة بفحص هذه الأوراق ومطابقته بالمعايير والشروط التي تضعها كل مدرسة: (*South Australia Department of Education and Children's Services, 2009: 8-10*), (*New South Wales Department of Education, Training and the Arts, 2008: 7*)

ولا يعتبر الطفل مقبولاً إلا إذا حصل على شهادة تأكيد التسجيل Confirmation of Enrolment، أي قبول الطفل رسمياً ويتم هذا الإجراء بسرعة كبيرة بعد تسليم الأوراق المطلوبة للمدرسة.

وتتضمن استمارة الالتحاق Enrolment From بعض البيانات التي لابد وأن يملأها ولي أمر الطفل، ومن بينها: (*Tasmania Department of Education, 2013: 1-2*)

اسم التلميذ: الاسم الأول، الاسم المفضل، اللقب، تفاصيل عن الآباء: عنوان الأسرة، ترتيب الطفل في الأسرة، سن الطفل، بيانات عن ميول وهوايات الطفل، رقم الهاتف، أسماء

الأخوة والأخوات الذين يحضرون نفس المدرسة، هل الطفل يعيش مع الوالدين معاً، أم مع أحدهما، النوع، تاريخ الميلاد.

متطلبات إجراءات القبول:

يتطلب القبول تقديم المستندات التالية: (South Australia Department of Education and Children's Services,2010:3-7) (South Australia Department of Education and Children's Services,2011: 2-5)

شهادة الميلاد *Birth Certificate*، وثائق رسمية كالهوية (الإقامة) *Identity Documents*، شهادة تطعيم *Immunization Certificate*، شهادة صحية تثبت صحة الطفل وخلوه من الأمراض المعدية، تعهد ولى أمر الطفل بعناية الطفل والاهتمام به، العنوان *Proof of Address*، طلب محكمة *Court/ Order*. ثم ملء استمارة أخرى للأب تحمل البيانات الآتية: الاسم الأول، اللقب، العنوان البريدي والإلكتروني، العمل، مكان العمل، مستوى المؤهل الذي حصل عليه (دبلوم - بكالوريوس - دبلوم متقدم)، اللغة المتداولة بالبيت.

وفي ضوء ما سبق تتضح المرونة التي تشهدها سياسة القبول بمدارس التعليم الابتدائي بأستراليا حيث يتراوح سن القبول من ولاية لأخرى ما بين الخامسة أو السادسة من عمر الطفل، فضلاً عن اختلاف مدة التعليم الابتدائي، فنتراوح مدة التعليم الابتدائي ما بين ست سنوات إلى سبع سنوات.

فتسعى الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم الأسترالية إلى دعم التعليم الابتدائي حتى يتمكن جميع الأطفال ممن بلغوا سن التعليم الابتدائي من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الأمر الذي ساعد على التوسع في إنشاء العديد من المدارس الابتدائية بأستراليا.

٤ - المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي في أستراليا:

تتمتع أستراليا بتعليم عالي الجودة في ظل نظام مرن وملئ بالتحديات التي يشهدها العالم المعاصر؛ حيث التغييرات العلمية المتلاحقة والتقدم العلمي الهائل، فقد قامت أستراليا بتطوير نظام قومي للمناهج الدراسية يضمن توفير معايير أكاديمية عالية المستوى في كافة أرجاء الدول بعد اتفاق وزراء التعليم بجميع الولايات على الخطة التي تؤكد على تحقيق الأهداف القومية للتعليم بأستراليا وذلك في عام ١٩٩٧م. (Chang Chun Chig Jin, 2005:6-9), (Harlow G. Unger,1996: 21) (Australian Government Department of Education Employment and Workplace Relations,2008: 3-8)

ومن الجدير بالذكر أن المناهج الدراسية بأستراليا تصطبغ بالصبغة اللامركزية، إذ ليس هناك أي منهج دراسي موحد في جميع أنحاء أستراليا *There is no Single Curriculum Across the Country*، فكل ولاية وكل إقليم يحدد بنفسه المناهج الدراسية الخاصة التي تتناسب مع طبيعة كل ولاية وكل إقليم، وهذا يعكس مؤشرات الجودة في التعليم الأسترالي. (Ministerial Council on Education, Employment, 2007:12-14)

وتقييم المناهج الدراسية بأستراليا على أساس تحقيقها للأهداف القومية للتعليم . بينما تحدد المبادئ العامة التوجيهية للمناهج الدراسية داخلياً (داخل الولاية) وتتمتع المدارس بأستراليا باستقلال ذاتي في البت في تفاصيل المناهج والكتب الدراسية منهجية وطرق التدريس التي تدرس بها هذه المناهج، وهذا ينطبق على مناهج التعليم الابتدائي. (Manning Clar, 1995:4) (Ministerial Council on Education, 2012: 7-11)، ويشهد نظام التعليم الأسترالي تقييم سنوي للمناهج الدراسية، وتشير نتائج هذه التقييمات من خلال تقارير قومية للتأكد من تحصيل الطلاب للمعارف والمهارات التي تحتوي عليها هذه المناهج خاصة في المجالات الدراسية (الإنجليزية- الرياضيات- العلوم) (Ministerial Council on Education, 2009: 2-5), (Joseph Michael Powell 1999:1-8) تشمل المجالات الدراسية بالتعليم الابتدائي ما يلي: *New South Wales Department of Education, 2010: 1-7* (*New South Wales, Department of Education and Training 2008: 10-13*)

الإنجليزية English -

ويهدف تدريس هذا المجال الدراسي بالتعليم الابتدائي إلى تحقيق ما يلي: تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والاستماع الجيد، تعلم اللغة الإنجليزية وآدابها، استخدام اللغة في المواقف الحياتية والتواصل اللغوي بين الأفراد، وإتقان مهارات الإملاء وقواعد اللغة.

الرياضيات Mathematics وتهدف إلى تحقيق ما يلي: تنمية تفكير الطلاب، معرفة وكتابة الأعداد، التعرف على الأشكال الهندسية المختلفة، إتقان مهارات الجمع والطرح والضرب والقسمة، التعرف على الكسور العشرية، إتقان مهارات حساب الوقت والأموال، إتقان مهارات الرسوم البيانية، فهم وحدات القياس والأحجام والأطوال،

- العلوم والتكنولوجيا Science and Technology ويهدف إلى تحقيق ما يلي:
التعرف على مراحل تطور العلم والتكنولوجيا، تنمية مهارات التفكير العلمي لدى التلاميذ، تنمية مهارات البحث العلمي والتصميم والتكنولوجيا .
- لمجتمع البشرى والبيئة Human Society its Environment ويهدف إلى التعرف على الموضوعات التاريخية والجغرافية والتربية الوطنية والمواطنة، المشاركة الاجتماعية، الشخصية، الحفاظ على البيئة، واستخدام الخرائط لتحديد الأماكن والبلدان .
- الفنون الإبداعية Creative Arts وتهدف إلى إلمام التلاميذ بالخبرات في مجال الفنون البصرية والموسيقى والدراما والرقص، استكشاف قدرات ومواهب .
- التنمية الشخصية والصحة والتربية البدنية:

Personal Development Health & Physical Education (PDHPE)

ويهدف تدريس هذا المجال إلى تحقيق ما يلي: تنمية المهارات والمعارف الصحية السليمة، التعرف على أهمية الغذاء الجيد، الإلمام بالمهارات اللازمة للعب والألعاب الرياضية، غرس القيم الروحية والعمل الجماعي والتعاوني، المشاركة في الأنشطة البدنية.

- اللغات الأجنبية: وتهدف إلى: دراسة إحدى اللغات الأجنبية غير الإنجليزية، تمكين التلاميذ من المعرفة والقيم التي تعزز شعورهم بالهوية الشخصية والقومية ، تكوين القيم والاتجاهات الإيجابية نحو اللغة، الاعتراف بالهوية الثقافية للمتحدثين بلغة غير الإنجليزية، اكتساب مهارات الاتصال في لغة غير اللغة الإنجليزية، معرفة اللغة بوصفها نظاماً، تحقيق التفاهم الاجتماعي والتواصل الثقافي. (New South Wales Department of Education and Training,2008:2-5), (Western Australia Department of Education and Training1999:3)

وتترك حرية وضع تفاصيل هذه المناهج الدراسية للمدارس ذاتها حيث تحقيق الأهداف القومية للتعليم من خلال ممارسات كل مدرسة للأنشطة ؛حيث يخصص خمسة أيام في الأسبوع لدراسة هذه المقررات الدراسية السابقة بمدارس التعليم الابتدائي بولاية نيوساوث ويلز على سبيل المثال وتمثل دراسة هذه المقررات ٨٠٪ من البرنامج الدراسي الأسبوعي، ويترك ٢٠٪ من البرنامج الأسبوعي لمزاولة الأنشطة الحرة. (South Wales

Department of Education and Training,2010:2-5)

وتنفرد كل مدرسة عن غيرها بحرية تطبيق الأنشطة الإضافية التي يمارسها التلاميذ داخل المدارس الابتدائية وتحديد نسب هذه المقررات الدراسية، ويعكس هذا اللامركزية التي

تتمتع بها أستراليا في التعليم حيث تحدد المدارس من خلال مشاركة المعلمين مع أولياء الأمور والتلاميذ أنفسهم محتويات هذه المجالات الدراسية بما يتفق مع طبيعة وخصائص التلاميذ .

٥ - إدارة التعليم الابتدائي في أستراليا :

أستراليا بطبيعتها دولة ديمقراطية، فهي لا تمتلك نظاماً مدرسياً موحداً، لذا أصبح التعليم في إطار التكوين الفيدرالي من مسؤولية الولايات ، ولهذا تختلف الأنظمة المدرسية (التعليمية) من ولاية لأخرى ومن إقليم إلى إقليم آخر. (*Victoria Department of Planning Community, 2013:1-2*)

أ- إدارة التعليم الابتدائي على المستوى القومي:

على الرغم من أن نظام التعليم بأستراليا لا مركزياً إلا أنه يوجد هناك على المستوى القومي وزارة التعليم والعلوم والتدريب الأسترالية *The Australian Government Department of Education, Science and Training (DEST)* التي تحدد السياسة العامة للتعليم بأستراليا، والأهداف القومية الوطنية للتعليم الأسترالي دون أن تتدخل في سياسات حكومات الولايات في إدارة التعليم بها.

وأسست هذه الوزارة القومية اللجنة الاستشارية الوطنية (NAC) لتقديم النصح والإرشاد وتسهيل العمل المتعلق بشئون التعليم للأقاليم والولايات (*Michell Anderson, (and Others, 2008: 11) Payne, L, 2003: 22-28*)،

وتتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين للجمعيات والمجالس التالية (*Australian Government Department of Education, 2009:1-3*)

المنسق الوطني لوزارة التعليم والتدريب القومية ،عضو جمعية مدراء المدارس الثانوية الأسترالية.،عضو جمعية مدراء المدارس الثانوية الكاثوليكية لأستراليا.،عضو جمعية مدراء المدارس الابتدائية الأسترالية ،عضو المجلس الأسترالي المشترك لجمعيات التعليم المهني ،عضو مجلس المدارس المستقلة.،عضو اللجنة الوطنية (القومية) للتعليم الكاثوليكي.،عضو مجلس عمداء (التربية) الأسترالي.،عضو المجلس الوزاري للتعليم والتوظيف والتدريب وشئون الشباب.،عضو جمعية مدراء المدارس المستقلة بأستراليا.

وتقوم هذه اللجنة القومية بمناقشة وتحليل قضايا التعليم الأسترالي على المستوى القومي والاتفاقات الخارجية الدولية المتعلقة بشئون التعليم الأسترالي، وإصدار التقارير القومية للتعليم الأسترالي على المستوى القومي.

كما يوجد على المستوى القومي العديد من الجمعيات والهيئات والمجالس التعليمية المتعددة، والتي تلعب دوراً مهماً وبارزاً في دعم التعليم، ورسم السياسة التعليمية القومية، ومن بينها ما يلي: (Australian Government Department of Education, 2009: 3-6)

المجلس الأسترالي للقادة التربويين ACEL، المجلس الأسترالي لعمداء التربية (ACDE)، المجلس الأسترالي للبحث التربوي (ACER)، جمعية مدراء المدارس المستقلة بأستراليا (AHISA)، المجلس الأسترالي المشترك لجمعيات التعليم المهني (AJCPTA)، مجلس الجمعيات الأسترالية لتطوير (التنمية المهنية للمديرين) (APAPDC)، جمعية مدراء المدارس الثانوية الكاثوليكية بأستراليا (APCSSA)، المركز الأسترالي للمديرين (APC)، الجمعية الأسترالية لمدراء التعليم الابتدائي (APPA)، اللجنة الأسترالية للمستندات المالية والاستثمار (ASIC)، مجلس المدارس المستقلة بأستراليا (ISCA)، اللجنة الاستشارية القومية (NAC)، اللجنة القومية للتعليم الكاثوليكي (NCEC)، المعهد القومي لجودة التعليم وقيادة المداس (NIQTSL) أنشئ عام ٢٠٠٣م. Ministerial (Council on Education, Employment Training and Youth Affairs, 2000:6)

وعدد من الرابطات المهنية للمعلمين والقادة (PATL)؛ حيث يوجد عدد من الرابطات المهنية للمعلمين المتخصصين فتوجد الرابطة القومية لمعلمي الرياضيات، والرابطة القومية لمعلمي العلوم، وأخرى لمعلمي الإنجليزية، وتسعى جميعها إلى رسم السياسة التعليمية الأسترالية وتحديد ملامح النظام التعليمي القومي ووضع الخطط الإستراتيجية لجودة ونهضة التعليم الأسترالي، وتقديم النصح والتوجيه للسلطات التعليمية المحلية، وإصدار التقارير القومية للتعليم. (The Australian Capital Territory Parliament Council, 2007:12-18)

ويقوم المجلس وزراء التعليم بتحديد المعايير القومية المتفق عليها من قبل الولايات والأقاليم في بعض المجالات الدراسية والأهداف القومية للتعليم الابتدائي .

ومن بين مهام المعهد القومي للجودة التعليمية وإدارة المدرسة: *Ministerial Council on Education, Employment Training and Youth Affairs, (MCEETYA), 2000: 5-7*

رفع الجودة والكفاءة المهنية للمعلمين وقادة المدارس، وهو هيئة مستقلة قومية تدعم التعليم وتحرص على جودته ويمول من قبل الحكومة الأسترالية (الفيدرالية) ومن بين مهامه: تطوير وبرامج التعليم وإعداد المعلمين قبل الخدمة بأستراليا، تنمية وتطوير المعايير المهنية القومية للتدريس وإدارة المدارس، نشر البحوث المتعلقة بجودة التعليم والقيادة المدرسية وتنظيم جوائز قومية لجودة التعليم على المستوى القومي.

ب- إدارة التعليم على مستوى الولاية:

تتمتع أستراليا بديمقراطية ولامركزية واضحة في نظامها التعليمي حيث يقع على حكومات الولايات والأقاليم بأستراليا مسؤولية إدارة وتنظيم التعليم من خلال وزارات التعليم بكل ولاية، فتقوم كل وزارة برسم السياسة التعليمية وتحديد الأهداف العامة للتعليم بالولاية، ووضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية للتعليم بالولاية، ودعم الخدمات التعليمية بالمدارس ومراكز رعاية الأطفال، وتحديد الموازنة العامة للتعليم بالولاية وكتابة وإعلان التقارير الدورية عن أحوال التعليم ومستوى إنجازات الطلاب التعليمية، ويرأس الوزارة وزير للتعليم ويعاونه نائبان للوزير والرئيس التنفيذي لمكتب التعليم بالوزارة.

و يتضح من التركيب الإداري لوزارة التعليم وخدمات الأطفال أنه يحتل الهرم الإداري بالوزارة الرئيس التنفيذي ويساعده مدير مكتب الرئيس التنفيذي، ويعاونه نائبان، ومدير مكتب السياسة والتخطيط:

أ- نائب الرئيس التنفيذي للمصادر. ب- نائب الرئيس التنفيذي للمدارس وخدمات الأطفال. ج- المدير التنفيذي لمكتب السياسة والتخطيط والأداء، ويرأس كل منهم مجموعة إدارات فرعية، فنجد أن نائب الرئيس التنفيذي للمصادر يدير سبعة إدارات مختلفة، ويلاحظ أن كل إدارة من هذه الإدارات يتفرع منها لجان فرعية متخصصة في مجال معين ينظم من خلاله التعليم على مستوى الولاية.

وفي ولاية فيكتوريا تنقسم وزارة التعليم وتنمية الطفولة المبكرة إلى ست مكاتب فرعية تدير التعليم بوزارة فيكتوريا،: (*Victoria Department of Education and Early Childhood Development, 2007:1-5*)

من بين مهام ومسئوليات وزارة التعليم على النحو التالي: (*Victoria Department of Education and Early Childhood Development, 2007:3-8*), (*The Australian Capital Territory Parliament Council, 2004: 2-7*)

- رسم السياسة التعليمية على مستوى الولاية.
- العمل على تحديد المتطلبات الحالية والمستقبلية في التعليم بالولاية.
- التخطيط الاستراتيجي للتعليم المدرسي الحكومي بالولاية.
- تلبية الحاجات التعليمية من الموارد والخامات والتجهيزات للمدارس بالولاية.
- تدعيم المدارس بمعايير الجودة في التعليم والكفاءات الإدارية بالولاية.

- ضمان وتأمين التعليم الإلزامي لكل الأطفال ممن بلغوا سن الإلزام بالولاية.
 - مراقبة الأداء المدرسي بالولاية ودعم المساءلة التعليمية للمدارس.
 - توفير الموارد البشرية والمالية للمدارس الحكومية على مستوى الولاية.
 - متابعة إنجازات الطلاب التعليمية.
 - جمع المعلومات والإحصاءات عن التعليم المدرسي بالولاية وكتابة ونشر التقارير.
- ج- إدارة التعليم على المستوى المحلي:

تتعدد المجالس المحلية بأستراليا ومن بين هذه المجالس مجالس التعليم المحلية الموجودة بالمدن والمحليات بالولايات والأقاليم الأسترالية، ويطلق عليها السلطات التعليمية المحلية (*Local Education Authorities (LEA)*)، ويوجد على سبيل المثال بولاية فيكتوريا ٧٩ مجلساً محلياً لضمان تمثيل الشعب الفيكتوري في رسم السياسة العامة بالولاية، ومن بينها السياسة التعليمية والتي تشارك بفعالية في صنع القرار التعليمي من أجل النهوض والارتقاء بجودة التعليم ورفع مستوى الأداء بالقيادة المدرسية بكل مدرسة. (*Victoria*

Department of Education and Training 2005: 3),

إذ أعطى قانون الحكم المحلي لعام ١٩٨٩م للسلطات التعليمية المحلية سلطات واسعة في إدارة وتنظيم شئون التعليم على المستوى المحلي، الأمر الذي ساعد على نمو الشراكة المجتمعية بصورة واسعة في صناعة واتخاذ القرارات التعليمية في أستراليا، حيث تعقد هذه المجالس اجتماعاتها شهرياً ويعلن موعد الاجتماع للشعب حتى يتمكن أفراد الشعب المحلي من المشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بشئون التعليم؛ على من يرغب من أفراد المجتمع المحلي بالمشاركة في اجتماع المجلس المحلي أن يملئ استمارة التسجيل والتي يوفرها المجلس المحلي والتي بموجبها تتاح الفرصة لأفراد المجتمع المحلي من المساهمة في إبداء الرأي في قضايا التعليم من أجل دعم استمرار عملية التطوير التعليمي وضمان مطابقة أداء المدارس لمعايير الجودة التعليمية. (*Victoria Department of Planning Community, 2013: 13-16*)

مهام ومسئوليات السلطات التعليمية المحلية: (*Victoria Department of*

Planning Community, 2013: 16-22)

Responsibilities of Local Education Authorities

- العمل على دعم الشراكة المجتمعية بين هيئات الحكومة الرسمية والمجالس المحلية.
- العمل على تحسين الخدمات العامة المحلية والأداء التنظيمي بالمدارس الحكومية.

- تقديم النصح والإرشاد للوزير في الجوانب التعليمية.
- تُعد أدوار رقابية على أداء المدارس الحكومية.
- تسهم بإيجابية في رسم ملامح النظام التعليمي بأستراليا.
- تحديد الاحتياجات التعليمية بالمدارس الحكومية بالمجتمع المحلي.
- تساعد من خلال مشاركة أولياء الأمور في تحديد ملامح ومتطلبات المناهج الدراسية بما يتفق ومتطلبات المجتمع المحلي وقدرات الطلاب.
- إعداد البرامج التدريبية للمعلمين والكوادر الإدارية بالمدارس الحكومية.
- تطوير نظام المكتبة العامة بالمجتمع المحلي.
- إعداد التقارير التعليمية للمدارس الحكومية وإدارة التعليم الابتدائي على مستوى المدرسة. ولهذا تتمتع إدارة المدرسة بأستراليا بقدر كبير من المسؤوليات والصلاحيات للشئون الإدارية والتعليمية، حيث تلعب دوراً حاسماً مشهوداً في رسم السياسة التعليمية بأستراليا وصنع القرارات التعليمية، ووضع ملامح المناهج الدراسية، ويرجع ذلك إلى اللامركزية التي يتميز بها نظام التعليم بأستراليا، حيث تعتمد الإدارة المدرسية بأستراليا على الاستقلال الذاتي مما يعطى فرصاً أكبر للقادة والرؤساء للإبداع وهو ما يعرف بالقيادة المشتركة **Shared Leadership** (Graham Walker and Others,2001: 267-290).

فالمدارس الابتدائية بأستراليا هي المسؤولة عن إدارة التعليم بصورة مباشرة في الولايات، ويرجع ذلك إلى الاتجاهات المتزايدة بأستراليا لنقل المسؤولية إلى مستوى المدرسة (Australian .Devolution of Responsibility to School Level Government, Australian Trade Commission,2008: 28)

وتؤكد الاتجاهات الحكومية الأسترالية على ضرورة تعزيز وتقوية الحكم الذاتي المحلي للمدارس ومديريها؛ حيث أعلنت الحكومة أنه في عام ٢٠٠٩م تم ربط الإصلاحات التي تركز على تحسين جودة التعليم والمدارس من خلال دعم الاستقلال الذاتي للإدارة المدرسية. وفي هذا المجال تؤكد بعض الدراسات منها دراسة أينلي وماكنزه **Ainley and Makenzie** أن الإدارة المدرسية القائمة على الحكم الذاتي للمدرسة لها تأثير إيجابي على النهوض بالعملية التعليمية وجودتها (Ainley, J. & Mc-Kenzie P.,2005: 139-151)، وتدار المدارس من خلال مدير المدرسة الذي يرأس مجلس إدارتها.

المجالس المدرسية **School Councils**

توجد بكل مدرسة مجالس إدارية منها مجلس إدارة المدرسة، ويتغير تركيب الهيكل الإداري بالمدارس الأسترالية بأستراليا وذلك نظراً للاختلاف نوع وحجم المدرسة ذاتها، فالمدارس الواسعة الكثافة الطلابية تكون أكثر تعقيداً عن غيرها.

وفي كل الولايات الأسترالية تعد مجالس المدرسة *School Councils* هي المسئولة عن دعم وتوفير الخدمات المدرسية؛ حيث لها صلاحيات واسعة النطاق في صناعة واتخاذ القرارات التعليمية أكثر من ذي قبل.

ومن بين المجالس المدرسية بأستراليا ما يلي:

١- مجلس المدرسة:

من المعترف به في أستراليا بصفة عامة أن إدارة المدارس لا ينبغي أن ينفرد بها شخص واحد فقط، بل ينبغي أن تكون عملية جماعية يحكمها التعاون والمشاركة المجتمعية، ويعرف مجلس المدرسة بأنه هو الفريق المسئول عن إعداد الأهداف المدرسية في المستقبل، ويلعب دوراً مهماً للتأكيد من أن المجتمع المحلي مشترك في كل القرارات التي تتخذها

المدرسة (New South Wales Department of Education and

Training,2007:7-9),(Northern Territory Government,2008: 2)

ويتشكل مجلس المدرسة من: (Skibek, M. & Connell, H.,2003: 191),

United Nations,2007: 3)

رئيساً	مدير المدرسة.
عضواً	نائب المدير (مساعد المدير، الناظر/ الوكيل)
عضواً	بعض كبار المعلمين بالمدرسة.
عضواً	بعض أولياء أمور التلاميذ.
عضواً	ممثلي المجتمع المحلي.
عضواً	بعض الطلاب.
عضواً	مستشاري المدرسة.

فأعضاء المجلس هم الأهالي والمعلمون وممثلو المجتمع المحلي وبعض الطلاب.

أدوار ومسئوليات مجتمع المدرسة: *Roles and Responsibilities of School Councils*

للمجالس المدرسية العديد من المسؤوليات والأدوار، حددها قانون إصلاح التعليم لعام

(٢٠٠٦م، على النحو التالي *Victoria Department of Education and Training, 2008: 50-55*)

تحديد ورسم السياسة العامة التعليمية ، تحديد الأهداف والغايات ضمن إطار الخطة الإستراتيجية للمدرسة، تطوير الخطة الإستراتيجية للمدرسة ، رصد وتقييم أداء المدرسة ومتابعة مدى تحقيقها للأهداف والغايات الواردة في الخطة الإستراتيجية للمدرسة ،الدخول في عقود لأغراض تتسق مع الخطة الإستراتيجية المدرسية ، توفير ما يلزم للتنظيف وخدمات الصرف الصحي بالمدرسة ، حفز الاهتمام والتشجيع الدائم في المدرسة، وضع قواعد مدونة لسلوكيات الطلاب بالمدرسة، الإشراف العام على المباني المدرسية والأراضي المحيطة بها ومتابعة صلاحية مرافقها ومطابقتها للشروط الصحية والأمنية، تقديم تقارير سنوية إلى المجتمع المدرسي ووزارة التعليم بالولاية، الموافقة على رصد ميزانية المدرسة والتي يجب أن تكون متسقة مع خطة المدرسة الإستراتيجية ، ضمان أن جميع الأموال أنفقت لأغراضها السليمة ، تقديم توصيات إلى الأمين (السكرتير) بشأن تعيين مدير المدرسة، وضع مثال جيد ونموذج واضح للأعضاء من خلال نماذج السلوك التنظيمي بما يتفق مع القيم الأساسية للمجتمع الأسترالي، تقديم التوجيه إلى المدرسة من خلال رؤية ورسالة واضحة المبادئ والإستراتيجية، تطوير وتنظيم المدرسة في ظل إستراتيجيات التعاون مع أصحاب المصلحة وتقييم مستمر ومنتظم لخطط التشغيل والبرامج والأنشطة المدرسية، تحديد الأولويات على المدى الطويل بالاشتراك مع الجهات المعنية ومتابعة التقدم المحرز باستخدام تدابير محددة لضمان الخطط التنفيذية ضمان فعالية إدارة العمليات وذلك باختيار مدير تنفيذي وتحديد أسلوب القيادة، تقييم ودعم التنمية الرئيسة للأداء وضمان إدارة الموارد بكفاءة وفعالية.

وهكذا تشهد المدارس بأستراليا باللامركزية في النظم المدرسية *In Decentralized*

School System حيث تتعدد المجالس المدرسية والهيئات الرئيسة المسؤولة عن محاسبة

المدرسة في أداها وتقويمها، وكذلك أداء المديرين والمعلمين، ومن هنا يتضح الدور الواضح

الذي يلعبه مجلس المدرسة في وضع السياسات التعليمية بأستراليا. (*Organization for*

Economic Co-Operation and Development, 2007:3-4)

دور مدير المدرسة ومسئوليته:

مدير المدرسة هو الذي يحتل قمة الهرم الإداري بالمدرسة وهو الذي يعمل مع المعلمين في جو من الديمقراطية من أجل تحسين جودة التعليم، ويلعب مدير المدرسة أدواراً عديدة في خلق الثقافة المهنية وذلك لحفز المعلمين مهنيًا وزيادة إحساسهم بالكفاءة المهنية ورفع مستوى المعلمين وإشراكهم في صنع القرار. (Ainley, M. Frydenberg & Russell, J.,2005:12)

وفي ضوء ذلك تهتم الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والمجتمع المحلي باختيار وانتقاء مديرين مدارس على درجة عالية من الكفاءة إيماناً منهم بالدور الذي يقوم به في إدارة التعليم، إذ يبلغ عدد المديرين بالمدارس الأسترالية ٢٠,٠٠٠ مدير ونائب والذين يشكلون حوالي ٨٪ من إجمالي القوى العاملة من المعلمين، ويشترط في اختيار مدير المدرسة الشروط التالية: أن يكون له خبرة جيدة بالتدريس وأن تكون لديه خبرة في القيادة الإدارية، أن تتوفر فيه القدرات القيادية، أن يكون من ذوى الخبرة والتوجيه، أن يكون على كفاءة عالية ولديه ثقة بالنفس، أن يتفق مع معايير التوجيه المهني والإداري ومن بينها أن يكون لديه القدرة على اتخاذ وصناعة القرار.

ويملك مدراء المدارس في أستراليا منذ العام ١٩٩٣م هيئة خاصة "بهم المجلس الأسترالي لقيادة التعليم" يقوم بعمل متميز في مجال تطوير قادة المدارس باستخدام الخطة الخماسية *L5 Frame*، حيث تعتمد هذه الخطة الهادفة على بناء القيادة في المدارس الأسترالية على الأبحاث العلمية والخبرات الحقيقية لمدراء المدارس، كما توفر هذه الخطة أداة عملية للتحليل والتعليم والتخطيط والعمل. (Australian Bureau of Statistics,2012:3-7), (Australian Government Department of Education, Employment and Workplace Relation,2009:31-33)

أدوار ومسؤوليات مدير المدرسة الابتدائية في أستراليا (Ainley, M. Frydenberg & Russell, J.,2005: 12-13)

تعيين معلمين من ذوى الكفاءات العالية، توفير التطوير المهني للمعلمين والإداريين، تشجيع التعاون بين جميع الكوادر الإدارية والفنية بالمدرسة، توفير المناهج الجيدة وبرامج الأنشطة الملائمة للطلاب، تمكين الطلاب ليكونوا من بين صناعات القرار في مدارسهم وتحقيق التعاون بين الأهل (أولياء الأمور وعناصر المجتمع المحلي) ومجتمع المدرسة، تشخيص الصعوبات التي تعوق تقدم المدرسة وأداء المعلمين وتحصيل الطلاب، تقديم الإرشاد والنصح للمعلمين في صفوفهم، العمل على إحداث التغيير الإيجابي بالعملية التعليمية داخل المدرسة،

مراقبة أداء المعلمين وتحديد نماذج أفضل للممارسات التدريسية، العمل على تحديد الاحتياجات المدرسية ومن ثم تلبيتها، النهوض بالعملية التعليمية والتأكد من جودة الأداء المدرسي.

وتتعدد المجالس المدرسية بأستراليا لتشمل: (5: 2005, Priscilla Wholsetter)
(1-3: 2008, Queensland Department of Education)

مجالس الآباء والأمهات. Parents Councils

مجالس المعلمين. Teachers Councils

مجالس المواطنين وأعضاء المجتمع المحلي Staff and the Community

وهذه المجالس أسست بهدف توفير دعم الخدمات المدرسية ولها دور فعال في صناعة القرار التعليمي بعد أن كان يقتصر دورها على تقديم النصيحة فقط، ولها مسئوليات وأدوار

عديدة، من بينها: (Department of Education and Children's Services, 2011: 31-49)

تقييم أداء المدرسة في تحقيق الأهداف المنشودة من المدرسة، رسم السياسة العامة للمدرسة، تحديد الأولويات المدرسية، تحديد الترتيبات المالية اللازمة لتمويل الأهداف المدرسية وتحقيقها، رسم رؤية مشتركة للمعايير الأدائية للمدرسة، توفير الدعم والخدمات المستمرة لتحسين أداء المدرسة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح الدور الذي تلعبه الإدارة المدرسية من خلال المجالس المدرسية في إدارة التعليم بجميع أنحاء أستراليا، ورسم السياسة التعليمية وملاحم النظام التعليمي، ويرجع ذلك إلى اللامركزية التي تتميز بها أستراليا في نظامها التعليمي وصناعة القرارات التعليمية على خلاف ما هو موجود بالدول المركزية.

٦ - القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في نظام التعليم الابتدائي في أستراليا:

أ- العامل الجغرافي:

تُعد القارة الأسترالية منطقة واسعة مساحتها ٧,٧ مليون كيلو متر مربع، كثير من هذه المساحة قاحل جداً، تقع بين المحيطين الهادي الجنوبي والهندي، ويعيش بها ٢٠,٥ مليون نسمة وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٦م، ويعيش أكثر الناس قرب الساحل خصوصاً في المنطقة الجنوبية الشرقية للبلاد. و٥٠% من السكان تقريباً يقطنون في المدن الثلاثة الكبرى (سيدني Sydney وملبورن Melbourne، وبرسبان Brisbane). وتشهد المناطق الريفية النائية تحديات في جذب المديرين والمعلمين إليها لبعُد المسافات الشاسعة والمدارس المعزولة

(South Australia Department of Education of Isolated Schools children's Services,2008: 1-8)

وتقسم هذه المساحة الواسعة إلى ست ولايات وإقليمان، وانعكس هذا التقسيم الجغرافي المتميز على نمط الإدارة التعليمية بأستراليا، فأستراليا دولة ديمقراطية، تتسم باللامركزية في إدارتها للتعليم، فكل ولاية وإقليم مسئولة مسئولية كاملة عن إدارة وتنظيم التعليم بها دون تدخل من حكومة الكومنولث الأسترالي، ويوجد بكل ولاية ووزارة للتعليم مستقلة تدير نظامها التعليمي داخل الولاية، فضلاً عن وجود السلطات التعليمية المحلية المتعددة داخل الولايات.

(Victoria Department of Planning Community,2013: 1-3)

وتتميز أستراليا بأنها مجتمع متنوع الثقافات والأجناس يبلغ عدد سكانها ٢٠,٥ مليون نسمة وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠٦م، وثالث الأستراليين من المهاجرين الأوائل و من أوروبا ومعظمهم من آسيا، و٣٪ من جملة السكان يمثلون السكان الأصليون *About 3% of Australians are of Aboriginal (Australian Bureau of Statistics, 2006: 1)* وهذا التنوع جعل المدارس الأسترالية الابتدائية في حاجة إلى المشاركة الاجتماعية لتقابل احتياجات هذا المجتمع المتنوع الثقافات واللغات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

أما عن اتجاه السكان في أستراليا فبلغ عدد السكان عام ٢٠٠٦م ٢٠,٥ مليون نسمة بعد أن كان عدد السكان ١٥,٦ مليون نسمة عام ١٩٨٤م، ويتوقع المكتب الأسترالي للإحصاء أن عدد السكان في أستراليا سيصل إلى ٢٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م. *(Max Stephens,2005: 1-7)*

ويتوقع انخفاض نسبة الأطفال الذين تقع أعمارهم أقل من ١٥ سنة إلى حوالي ١٦٪ بحلول عام ٢٠٢١م، ويتوقع أنه سيحدث ذلك تغيراً في أعداد طلاب مدارس الابتدائي الذي سيقبل خلال الخمسة عشرة سنة القادمة (٩٠: ٣-٥).

وارتبط ذلك بانخفاض كثافة الطلاب بالمدارس الابتدائية بالتعليم الأسترالي خاصة في السنوات الماضية، فلا تتعدى كثافة الطلاب بالمدارس ٣٤٨ طالب وفقاً لتقرير عام ٢٠٠٥م، وانعكس ذلك على نسبة الطلاب لكل معلم، فلا تتعدى هذه النسبة عن ١٩ طالب لكل معلم ويرجع ذلك إلى عاملين. *(Australian Bureau of Statistics,2008: 1-2)* ,*(Tasmania Department of Education,2013: 2)*

أ - زيادة أعداد المعلمين بالمدارس الأسترالية إلى ٢٣٥,٧٩٤ عضو هيئة تدريس عام ٢٠٠٥م بعد أن كان عددهم ٢٠٢,٤٠٠ عام ١٩٩٥م بزيادة قدرها ١٦٪.

ب- ازدياد أعداد المعلمين بسرعة أكبر من سرعة التحاق الطلاب في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الطلاب لكل معلم، فبعد أن كان معدل الطلاب لكل معلم في المرحلة الابتدائية ١٨,٢ طالب لكل معلم عام ١٩٩٥م انخفض ذلك إلى ١٦,٢ طالب لكل معلم عام ٢٠٠٥م، مما أثر ذلك على ارتفاع جودة التعليم بمدارس التعليم الابتدائي.

ب- العامل التاريخي:

لقد تغيرت ملامح كثيرة منذ ذلك الوقت الذي كان سكان أستراليا الأصليون يعيشون فيه حياة اجتماعية معقدة تسودها تقاليد أسهمت إلى حد كبير في خلق ارتباط كبير بينهم وبين الأرض والبيئة التي يحيون فيها.

فبعد الفترة التي وصل فيها إلى أستراليا المستكشفون الأوروبيون الأوائل، والمجرمون الذين تم نفيهم من بريطانيا والمستوطنون الأحرار ومن بعدهم في الأونة الأخيرة المهاجرون الجدد إلى أستراليا، مرت أستراليا بفترات من الكساد الاقتصادي والحروب والفضائح السياسية، وأنشأت المدن التي تتسم بديناميكية الحركة والنشاط، كان لكل ذلك أثره الكبير في توفير بدايات حياة جديدة للأفراد، الأمر الذي ساعد على التنوع الثقافي الذي تشهده أستراليا (Peter Grom and Others,2008: 1-7) ويمكن تقسيم تاريخ أستراليا إلى:

(Andrew Barnett,2008: 1-9),(Elkaine Landaan,2004: 31-33)

- تاريخ أستراليا قبل القرن العشرين:

إن أول سكان عبروا البحر من أندونيسيا إلى أستراليا منذ ٧٠ ألف سنة مضت، وبدأ الأوروبيون استكشاف أستراليا في القرن السادس عشر على يد جيمس كوك عام ١٧٧٠م الذي ادعى ملكية أستراليا لبريطانيا وأطلق عليها اسم نيوزاوث ويلز، وتم ترحيل السجناء في سجون بريطانيا إلى نيوزاوث ويلز عام ١٧٨٨م، وأصبح المستوطنون الأحرار ينجذبون إلى القوم إلى أستراليا على امتداد العقود التالية لذلك، غير أن اكتشاف الذهب في أستراليا في ١٨٥٠م كان له أثره الكبير في إحداث تغير في أحوال المستعمرة بصفة دائمة وحدوث الانتعاش الاقتصادي في البلاد، مما أدى إلى طرد السكان الأصليين من أراضيهم واستولى المستوطنون الجدد على تلك الأراضي بهدف الزراعة والتعدين.

- تاريخ أستراليا في القرن العشرين:

أصبحت أستراليا دولة واحدة عندما دخلت المستعمرات المنفصلة في اتحاد فيدرالي في اليوم الأول من يناير ١٩٠١م، وأصبح الكومنولث الأسترالي رسمياً كدولة داخل المملكة

البريطانية، واشتركت القوات الأسترالية مع القوات البريطانية في الحرب العالمية الأولى، وتضررت البلاد في هذه الحقبة التاريخية من الكساد الاقتصادي، وفي عام ١٩٣١م تعرض نحو ثلث العمالة للبطالة وانتشر الفقر في البلاد، غير أن الاقتصاد الأسترالي بدأ يستعيد عافيته بحلول عام ١٩٣٣م، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية حاربت القوات الأسترالية إلى جانب القوات البريطانية في أوروبا، وشهدت فترة ما بعد الحرب حدوث ازدهار اقتصادي كبير في أستراليا واشتركت أستراليا مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية، ودفعت بقواتها في عام ١٩٦٥م لمساعدة أمريكا في حرب فيتنام إلى أن تم سحب القوات الأسترالية في فيتنام عام ١٩٧٢م. (Lzuni Kimural2013: 220-223)

- التاريخ الحديث وأستراليا في الوقت الراهن:

تولت حكومة الائتلاف أوائل ١٩٩٦م، الذي يتزعمها «جون هوارد» وكان لهذا الحزب الفضل في تحول أستراليا من الكومنولث التابع لبريطانيا إلى جمهورية مستقرة عام ١٩٩٩م بموجب قانون أستراليا عام ١٩٨٦م الذي ألغى السلطة البريطانية (Andrew Barnett,2008: 1-9) وفي ضوء التطور التاريخي لنشأة أستراليا ورغبة سكانها في المنحى الديمقراطي ظهرت اللامركزية في إدارة وتنظيم شئون التعليم بالولايات واهتمام الحكومة الائتلافية الحالية بالتعليم الأسترالي وجودته ونشر الخدمات التعليمية بأستراليا.

ج - العامل الاقتصادي:

تعد أستراليا من الدول ذات الدخل المرتفع التي يبلغ فيها نسبة دخل الفرد عام ٢٠٠٥م ٣٢,٠٠٠ ألف دولار أمريكي نظراً لتمتعها باقتصاد رأسمالي مزدهر وقوى، فهي دولة من أعلى المستويات بين دول منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠٦م إذ بلغ متوسط نموها الاقتصادي ٣٪ لمدة خمسة عشر عاماً. (Organization for Economic Co- Operation and Development2007: 2-4)

ويرجع الأداء الاقتصادي القوي لأستراليا إلى العوامل التالية: (Organization for

Economic Co- Operation and Development2007:4-7)

أستراليا دولة غنية بالمواد الطبيعية، أستراليا دولة مزدهرة اقتصادياً في مجال السلع الأساسية التي تغذي الصادرات إلى آسيا، القوى العاملة الأسترالية مدربة ومتعلمة تعليماً جيداً ذا جودة عالية، حيث إن التعليم الجيد يلعب دوراً واضحاً في الاقتصاد القوي من خلال انعكاس مخرجات التعليم الجيد على أداء القوى العاملة بأستراليا، الإصلاحات الهيكلية التي كانت سبباً

في افتتاح الاستثمار والمنافسة أمام الاقتصاد الأسترالي وزيادة الإنتاجية، واستقرار الاقتصاد الكلي.

مما ساعد ذلك إلى انخفاض نسبة البطالة في أستراليا إلى ٥٪ وهي أدنى مستوى في العشرين سنة الماضية، كما يساعد أستراليا في نموها الاقتصادي والواردات من البلدان ذات التكلفة المنخفضة، فضلاً عن انخفاض الكثافة السكانية وزيادة الإنتاج والتوزيع (Lamb, S. & Vickers, M.2006: 78), (Australian Bureau of Statistics,2009: 13-14)

حيث تعد أستراليا دولة غنية في مواردها الطبيعية فهي مصدر رئيس للمنتجات الزراعية والأملاح المعدنية والوقود الحفري والسلع والبضائع التي تصل إلى ٥٧٪ من قيمة الصادرات الكلية، وقد ازداد التوسع الاقتصادي بأستراليا حيث يسهم قطاع الزراعة بنسبة ٣٪ والصناعة بنسبة ٢٦٪ في حين يزدهر قطاع الخدمات ليصل إلى ٧١٪، وتقدر القوى العاملة بأستراليا بحوالي ٨,٩٠٠,٠٠٠ فرد موزعين على النحو التالي: (Christine

(Kedman,2006: 1-3), (Australian Bureau of Statistics,2009: 21-23,)

قطاع الخدمات ٧٣٪. من القوى العاملة، قطاع الصناعة ٢٢٪ من القوى العاملة، قطاع الزراعة والتعدين ٥٪ من القوى العاملة ويتضمن قطاع الخدمات قطاعات أخرى منها التعليم الذي يمثل ٧٪ من العمالة الكلية.

لكن نمط التغيير اختلف بشكل ملحوظ بين الإناث والذكور المشاركة في القوى العاملة في عام ١٩٨٥م فارتفع معدل النساء في القوى العاملة من ٤٧٪ عام ١٩٨٤/١٩٨٥م إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، في حين انخفض معدل مشاركة الذكور من ٧٦٪ عام ١٩٨٤/١٩٨٥م إلى ٧٢٪ عام ٢٠٠٥م وانعكس ذلك على قطاع التعليم فارتفعت نسبة المعلمات بالمدارس الأسترالية إلى ٦٨٪ عام ٢٠٠٥م بعد أن كانت تمثل ٦٤٪ عام ١٩٩٥م، فضلاً عن ارتفاع نسبة المعلمات بمدارس التعليم الابتدائي التي وصلت إلى ٨٠٪ من القوى العاملة من المعلمين. (Australian Bureau of Statistics2008: 1-2).

ويشهد الوضع الاقتصادي الأسترالي الحالي أن أكثر من ٧٠٪ من النساء في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) يعملن في قطاع الخدمات، الأمر الذي انعكس على تعليم أطفالهن ، الأمر الذي يلقي مسؤولية الرعاية والتربية على المؤسسات التعليمية، نظراً لخروج المرأة الأسترالية للعمل. (Australian Bureau of Statistics,2009: 27-29,)

وتشير التقارير الاقتصادية الأسترالية في الفترة ما بين ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥م زيادة فرص العمل في الصناعات والمهن التي تتطلب عمالة مدربة على مهارة عالية ومؤهلات ما بعد الدراسة، أي زيادة العمالة ذات المؤهلات ما بعد المدرسة زادت إلى ٤٥٪ من نسبة التوظيف عموماً بأستراليا في حين ينخفض حالياً الطلب على العمالة غير المؤهلة
(Queensland Department of Education,2010: 21-26)

وبالنظر إلى التعليم بأستراليا نجد أنه يلعب دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي بأستراليا، مما أدى إلى تزايد التركيز على التعليم مدى الحياة (التعليم المستمر)، وأصبح التعليم الأسترالي مستجيباً ومتفقاً مع المطالب والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأسترالي.

الأمر الذي جعل التعليم الأسترالي حالياً يشهد توسعاً كبيراً وكذلك مراكز التدريب التي تسهم بفاعلية في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية الأسترالية والاتجاه نحو توسيع قاعدة الشراكة المجتمعية في التعليم التي تساعد بدورها في التعرف على احتياجات ومتطلبات سوق العمل من التعليم، ومن ثم يسهم ذلك في صناعة قرارات تعليمية تخدم النمو الاقتصادي الأسترالي.
(Australian Bureau of Statistics,2009: 30-31)

وفي ضوء ذلك التقدم الاقتصادي الأسترالي الذي يشهده المجتمع الأسترالي ازداد الدعم المالي للتعليم و النهوض بالنظام التعليمي الأسترالي المرموق بين الدول المتقدمة، فأصبحت أستراليا من الدول المتقدمة التي تقدم دعماً مالياً عالياً لضمان جودة التعليم بها وتطويره ليتمشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي

د - العامل الاجتماعي؛

يتسم المجتمع الأسترالي بالتعدد والتنوع الثقافي والعرقي، حيث يرجع أصل السكان إلى السكان الأصليين الأبورجنيال *Aboriginal* والذي وصل عددهم وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠١م إلى ٣٦٦,٤٣٠ نسمة. (3) (Creative Commons License,2007: 3)

ويرجع التنوع الثقافي واللغوي والعرقي الذي يشهده المجتمع الأسترالي حالياً إلى الهجرات المتتالية إلى القارة الأسترالية منذ اكتشافها من اندونيسيا وإيطاليا واليابان وآسيا وتركيا والصين واليابان وبريطانيا وأيرلندا، الأمر الذي ساعد على تعدد الأجناس واللغات والديانات بالمجتمع الأسترالي، والذي كان له أثر مباشر على التعليم الأسترالي، فيوجد بين

المناهج الدراسية الاختيارية بمدارس التعليم الابتدائي اللغات المتعددة التي يدرسها الطلاب
اختيارياً. (Lamb, S. & Vickers,2006: 174) (Creative Commons License,2008: 112)

حيث أثبتت المؤشرات التعليمية أن كل الأطفال في سن التعليم الابتدائي بأستراليا
ملتحقون جميعاً بالمدارس الابتدائية ، فبلغت نسبة ممن هم على علم ودراية بالقراءة والكتابة
١٠٠٪ من إجمالي السكان.

الأمر الذي تبعه انعدام نسبة الأمية بالمجتمع الأسترالي، ويرجع ذلك إلى اهتمام وزارة
التعليم والعلوم والتدريب *DEST* ووزارات التعليم بالولايات والأقاليم بتعليم مبادئ القراءة
والكتابة ومحو الأمية وتعليم الكبار بجميع أنحاء أستراليا. (Creative Commons
License,2008:5-6)

ويغلب على المجتمع الأسترالي انتشار الديانة المسيحية بطوائفها المختلفة، إلا أن
الطائفة الإنجليزية تمثل المرتبة الأولى وتمثل ٢٦,١٠٪ من إجمالي عدد السكان، وتأتي
الطائفة الكاثوليكية الرومانية تحتل المرتبة الثانية، إذ يدين بها حوالي ٢٦٪ ، أما المذاهب
المسيحية الأخرى فيدينون بها حوالي ٢٤,٣٠٪ ، أما باقي السكان فيدينون بديانات أخرى غير
المسيحية مثل الإسلامية واليهودية والبوذية - (Ainley, J. & Mc-Kenizie P.2005: 132-
133),

ويتضح من ذلك أن عدد السكان المسيحيين بالمجتمع الأسترالي تصل نسبتهم حوالي
٧٦,٤٠٪ من إجمالي عدد السكان، وتلعب الكنيسة الإنجليزية والرومانية دوراً بارزاً في نشر
مدارس التعليم الابتدائي بجميع أنحاء أستراليا، كما تقدم دعماً مالياً وفنياً للتعليم الابتدائي
بالمدارس الكاثوليكية بجميع الولايات الأسترالية حيث توضح الإحصاءات أن عدد الطلاب
بالمدارس الكاثوليكية بلغ ٦٧٢,٩٨٢ طالب بالمدارس الابتدائية والثانوية، ويمثلون ٢٠٪ من
إجمالي عدد الطلاب بالمدارس الأسترالية الحكومية وغير الحكومية الأخرى وهي نسبة ليست
بسيطة، وتوضح ما للعامل الديني من أثر مباشر على التعليم الإلزامي بأستراليا.

(Australian Bureau of Statistics2006: 1-3),

وتلعب اللغة بالمجتمع الأسترالي دوراً بارزاً في تحقيق التنوع الثقافي الذي يتسم به
ذلك المجتمع، واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للبلاد، إذ يتحدث بها أكثر من ٧٩,١٪ من
جملة السكان وفقاً لتقدير عام ٢٠٠١م، في حين يتحدث النسبة الباقية من السكان لغات أخرى

مثل اللغة الصينية، الإيطالية، اليونانية، اليابانية، الفرنسية، الألمانية، العربية، العبرية، والفيتنامية، ويمثلون حوالي ٢٠,٩٪ من جملة السكان. (Ainley, J. & Mc-Kenizie, P.2005:63-64), (Australian Council for Educational Research,2012:22-24), (Elizabeth kleinken Z,2004: 25)

وتحرص السلطات التعليمية على دعم وتعليم اللغات الأخرى للطلاب بالمدارس الابتدائية ، وتوجد مقررات إجبارية وأخرى اختيارية يختار الطالب منها اللغة التي يتحدثها بجوار اللغات الأخرى، فيوجد بين مقررات مدارس التعليم الابتدائي اللغة الإيطالية واليونانية والعربية والصينية والفرنسية والألمانية واليابانية بجانب اللغة الإنجليزية لغة التعليم الرسمية، وهذا ينعكس بدوره على وصف المجتمع الأسترالي بأنه مجتمع متعدد ومتنوع الثقافات.

لذا يشهد المجتمع الأسترالي ضغوط اجتماعية قوية على المدارس لرفع جودة التعليم، مما زاد من المشاركة المجتمعية في تحسين التعليم وصناعة القرارات التعليمية من خلال مشاركة أولياء الأمور وأفراد المجتمع في رسم ملامح السياسة التعليمية.

ويتميز المجتمع الأسترالي بأنه مجتمع يسعى إلى تكثيف الجهود لرفع جودة التعليم وتحقيق الفرص التعليمية المتكافئة أمام جميع الأفراد بغض النظر عن الخلفية الثقافية أو الدينية أو العرقية للأفراد، وتقع المداس الأسترالية تحت المساءلة **Accountability** المجتمعية التي يتميز بها المجتمع الأسترالي.

هـ - العامل السياسي:

أستراليا دولة فيدرالية ديمقراطية برلمانية تقسم إدارياً وفقاً لقانون التقسيمات الإدارية إلى ست ولايات وإقليمين، فضلاً عن المناطق الأخرى التابعة للكومنولث تتمتع أيضاً بالاستقلال الإداري، حيث يمنح النظام السياسي الأسترالي لحكومات الولايات والأقاليم الاستقلال الإداري التام دون أي تدخل في الشؤون الداخلية من قبل حكومة الكومنولث الأسترالي، ويقتصر دورها في تقديم الدعم المالي والفني وتوفير الخدمات للولايات والأقاليم، فضلاً عن اهتمامها بالشؤون الخارجية والعامة للبلاد.

لذا تقع المسؤولية الكبرى على حكومات الولايات في إدارة وتنظيم التعليم وأن لكل ولاية وزارة للتعليم مستقلة بها ولها أيضاً مجلسها التشريعي والتنفيذي للشؤون الداخلية والتعليمية بكل ولاية. (Lzuni, Northern Territory Government,2005: 22-24), (Kimural2013: 3-5),,

فأستراليا دولة تعتمد على النظام التشريعي الذي يتفق مع القانون الإنجليزي العام، فنتولى الملكة إليزابيث الثانية رئاسة الدولة ويكفل لها الدستور تعيين الحاكم العام *The Governor General* (نائب الملكة ويسهم في صناعة القرار التعليمي من خلال تعيينه لوزراء التعليم بالولايات وإقرار القوانين العامة للتعليم بعد موافقة البرلمان عليها. (*Northern Territory Government, 2005: 24-25*)

أما رئيس الوزراء *Prime Minister* بأستراليا فهو الرئيس الفعلي للبلاد فهو رئيس الحكومة المباشرة، ويشترط أن يكون رئيس حزب الأغلبية، وقد خول الدستور الأسترالي تشريع القوانين إلى البرلمان والذي يتكون من الملكة والمجلسين التشريعيين وهم (*Northern Territory Government, 2005: 25*) (*Jo E. Moore, 1999: 121-128*)

مجلس الشيوخ *The Senate* ، مجلس النواب *House of Representatives* ويتم انتخاب أعضاؤه بالتصويت المباشر ، ومن بين المهام التشريعية للبرلمان الأسترالي ما يلي: سن القوانين واعتمادها، مناقشة السياسة العامة للدولة، اعتماد الميزانيات للولايات، اعتماد القوانين المقترحة من الولايات بعد مناقشتها والموافقة عليها، تقديم العون للولايات من أجل تحسين جودة التعليم.

كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في رسم السياسة التعليمية بأستراليا ومن بين هذه الأحزاب: الحزب الديمقراطي الاشتراكي، حزب العمال، حزب جرين، الحزب الليبرالي وهو حزب الأغلبية في مجلس النواب، الحزب القومي، الحزب الأحادي القومي ويحتل المركز الأول في مجلس الشيوخ وحزب العمال الديمقراطي- (*Jo E. Moore, 1999: 23-28*)

حيث تتنافس هذه الأحزاب فيما بينها في تقديم الخدمات والمساعدات للارتقاء بالشئون الداخلية لأستراليا ومن بينها التعليم.

وفي ضوء هذا الوضع السياسي لأستراليا يدار التعليم بأستراليا إدارة لا مركزية حيث يخول الدستور الأسترالي كل شئون التعليم للولايات، فتتحمل حكومات الولايات والأقاليم مسئولية إدارة وتنظيم التعليم بها وليس للحكومة الفيدرالية دور مباشر في إدارة التعليم بأستراليا، إلا أنها تساعد على نشر التعليم المدرسي بالتعاون مع حكومات الولايات وتقديم المساعدات المالية والخدمات لذلك الشأن وتوفير مصادر التعليم والعمل على تحسين جودة التعليم بالمدارس.

وفي ضوء ما سبق يتم رسم ملامح السياسة التعليمية بأستراليا، فعلى المستوى القومي تقوم وزارة التعليم والعلوم والتدريب (*DEST*) بتحديد السياسة التعليمية وأهداف التعليم على المستوى القومي ويساعدها في ذلك على المستوى القومي المجلس الوزاري للتعليم والتوظيف والتدريب وجمعيات أخرى قومية متخصصة في مجالات التعليم وأنواعه سبق ذكرها. (Payne, L,2003: 22-28), (Australian Government Department of Education),.

في حين تتولى حكومات الولايات والأقاليم إدارة التعليم على المستوى الإقليمي من خلال وزارات التعليم والتدريب بكل ولاية، وهي التي تحدد السياسة التعليمية وإدارة وتنظيم التعليم المدرسي بأستراليا، وتحديد المناهج الدراسية والأهداف التعليمية وسياسة وإجراءات القبول بالمدارس وتقوم بنشر أدلة تعليمية للمدارس والآباء توضح فيها كل ما يتعلق بشئون التعليم، ويساعد هذه الوزارات مجالس المدرسة الموجودة بالولاية والتي يتم من خلالها المشاركة المجتمعية في صنع القرار التعليمي على المستوى المحلي.

ونظراً لما تتمتع به أستراليا سياسياً؛ حيث الديمقراطية والاستقلال الذاتي للولايات شهدت العقود الأخيرة انتقال عملية صنع القرار التعليمي من السلطات القومية والإقليمية إلى المدارس والمجالس المدرسية والشراكة المجتمعية بالمجالس المحلية التي تسعى جميعها إلى تحسين الخدمات التعليمية بالمدارس والارتقاء بجودة التعليم المدرسي وتطبيق نظام المساءلة للأداء المدرسي بأستراليا. (*Australian Bureau of Statistics,2007: 11-12*)

وكان لهذه الظروف السياسية للمجتمع الأسترالي عظيم الأثر في جعل التعليم الأسترالي يتمتع باللامركزية الشديدة في صنع القرار التعليمي والذي أتاح فرص الإبداع والابتكار والمشاركة المجتمعية في النهوض بجودة التعليم الأسترالي.

ثالثاً التحليل المقارن للتعليم الابتدائي في كل من المملكة العربية السعودية وأستراليا: من الجدير بالذكر أن التربية المقارنة تعنى الدراسة التحليلية المنظمة لنظم التعليم في البلدان المختلفة في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة بهدف اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف والتعرف على مشكلات التعليم وكيفية التغلب عليها.

وفي ظل هذا المفهوم يقوم الباحث بالدراسة التحليلية المقارنة لنظام التعليم الابتدائي في كل من السعودية وأستراليا بهدف التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة،

ومن ثم الاستفادة من التجربة الأسترالية في مجال التعليم الابتدائي في وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تفيد في حل مشكلات التعليم الابتدائي بالمملكة

١ - مفهوم التعليم الابتدائي:

تتشابه كل من السعودية وأستراليا في تحديد مفهوم واضح ومحدد للتعليم الابتدائي، فكلاهما يجمع على أن التعليم الابتدائي هو تعليماً إجبارياً لجميع أبناء المجتمع دون النظر إلى أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية.

في حين تختلف أستراليا عن السعودية في أنها تحقق الترابط بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التعليم الابتدائي، حيث تربط الدراسة بمدارس التعليم الابتدائي بحياة التلاميذ والناشئين، كما تختلف السعودية في أن القائمين على شئون التعليم الابتدائي لم يحققوا مفهوم وفلسفة التعليم الابتدائي في السعودية باعتباره تعليماً عملياً تطبيقياً أو أنه تعليم يربط التلاميذ بحياتهم العملية، كما أن محاولات ربط مدارس التعليم الابتدائي بالبيئة المحلية بالمملكة ما زالت محدودة من حيث الفكر أو من حيث التطبيق، في حين أن السياسة التعليمية في أستراليا تنفرد في تطبيق ونشر مفهوم التعليم الابتدائي وربطه بحياة التلاميذ، حيث إن التعليم الابتدائي بها يحرص على التركيز على المهارات الفكرية والتعليمية والحياتية وتحقيق مفهوم التعليم المستمر وربط التعليم الابتدائي بمتطلبات سوق العمل، حيث أنه تعليم يتوأكب مع التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي الذي يشهده المجتمع الأسترالي.

٢ - أهداف التعليم الابتدائي:

من الجدير بالذكر أن الأهداف لأي مرحلة تعليمية تشتق من فلسفة وطبيعة المجتمع ذاته، وفي ضوء ذلك تتشابه كل من السعودية وأستراليا في تحديد وصياغة أهداف التعليم الابتدائي على النحو التالي:

- تزويد التلاميذ بالمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة.
- تزويد التلاميذ بالمهارات العملية والحياتية وربط التعليم بحياة الناشئين وبيئاتهم.
- تنمية شخصية التلميذ في جميع جوانبها العقلية والجسمية والوجدانية والأخلاقية.
- إتقان التلاميذ مهارات الحساب والقراءة والكتابة، في حين تختلف دولتي المقارنة فيما يتعلق بمدى تحقيق أهداف التعليم الابتدائي.

فأهداف التعليم الابتدائي في السعودية تتصف بالعمومية والشمول وتركيزها على الجوانب الدينية والعقيدة الدينية الإسلامية أكثر من تركيزها على الجوانب الإبداعية لدى التلاميذ، وهي في مجملها نظرية فقط ولم تتصف بالإجرائية، ليست محققة ويعوق تحقيقها عوامل عدة منها عدم وضوح الفلسفة التي يقوم عليها التعليم الابتدائي، فهي عبارات مصاغة إنشائياً بعيدة عن الواقع الفعلي والعملي للمدارس، ونظراً لما يعانيه التعليم الابتدائي السعودي من نقص في الإمكانيات البشرية والفيزيائية، فضلاً عن نظرة المجتمع السعودي المتدنية للعمل اليدوي، الأمر الذي يتطلب تغييراً جذرياً في المناهج والأساليب وطرق التدريس بمدارس التعليم الابتدائي.

وترتكز أهداف التعليم الابتدائي في المملكة على ترسيخ العقيدة الدينية الإسلامية الصحيحة في نفوس التلاميذ ورعايتهم بتربية إسلامية متكاملة وتدريبهم على إقامة الصلاة وأخذهم بأداب السلوك والفضائل وتعريفهم بنعم الله عليهم .

في حين أن أهداف التعليم الابتدائي بأستراليا تتسم بالوضوح والدقة وهي إجرائية واقعية وتعبر عن فلسفة المجتمع الأسترالي والتي تتفق مع اتفاقية حقوق الطفل والتي تضمنت الأهداف التالية:

تنمية احترام حقوق الإنسان، تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، تنمية احترام ذات الطفل وهويته الثقافية ولغته، إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر تسود فيه روح التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين ، تنمية احترام البيئة الطبيعية.

حيث تسعى المدارس الابتدائية الأسترالية إلى تحقيق الأهداف القومية للتعليم الابتدائي وتميز أهداف التعليم الابتدائي بأستراليا بأنها شاملة وقابلة للتنفيذ، ويقف وراء تحقيقها ونجاحها الدعم المالي والفني والتكنولوجي الذي تقدمه الحكومة لمدارس التعليم الابتدائي، كما أنها تتميز بالتنوع نظراً لما يشهده المجتمع الأسترالي بالتنوع الثقافي ، كما أنها وثيقة الصلة بمتطلبات سوق العمل الأسترالي.

ويرجع ذلك للاختلاف بين دولتي المقارنة لاختلاف فلسفة وطبيعة المجتمع العربي السعودي الديني والمجتمع الأسترالي العلماني المتنوع الثقافات واللغات والأجناس، فضلاً عن اختلاف محتوى المناهج الدراسية التي تخدم طبيعة وسياسة المجتمع.

٣ - سياسة وإجراءات القبول:

تتشابه كل من السعودية وأستراليا بوجه عام في سياسة وإجراءات القبول، حيث تتضمن تقديم طلب الالتحاق، صور شخصية، بيانات عن الطفل والأسرة، وشهادة ميلاد الطفل وعنوانه.

في حين تختلف كل منهما في تحديد سن الإلزام، فسن الإلزام بالسعودية يحدد بسن خمس سنوات وتسعة أشهر، أما في أستراليا فيتراوح سن المرحلة الابتدائية ما بين سن الخامسة والسادسة من عمر الطفل، فضلاً عن اختلاف سياسة القبول بالمملكة عن أستراليا فيما يلي :

- يُقبل من لم يتيسر لهم التعليم حتى الثامنة في الصف الأول الابتدائي ومن زاد عمره عن الثامنة يصدر بشأنه قرار من مدير التعليم .
 - يزداد حد القبول سنة واحدة لكل صف دراسي أعلى مع ملاحظة ما ورد في الفقرة السابقة على ألا يبقى في المرحلة الابتدائية من أكمل ستة عشر عاماً .
- ويرجع ذلك إلى المركزية في إدارة التعليم الابتدائي بالمملكة ؛ حيث تحدد وزارة التربية والتعليم وحدها سن القبول دون تدخل من إدارات التعليم بالمحافظات المختلفة ، في حين تتمتع أستراليا باللامركزية في إدارة التعليم الابتدائي والتي تسمح بالمرونة في سن القبول.

كما تتشابه دولتي المقارنة في أن سياسة القبول بمدارس التعليم الابتدائي توفر التعليم الابتدائي لجميع الأطفال دون النظر إلى مستواهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي...

في حين تختلف سياسة القبول بمدارس التعليم الابتدائي في توقيع الكشف الطبي على الأطفال كشرط للقبول، في حين عملية توقيع الكشف الطبي على الأطفال عملية شكلية لا تلتزم بالفحص الدقيق للأطفال مع الرغم أنها تحرص على ضرورة تقديم الطفل لشهادة التطعيم، في الوقت الذي تؤكد فيه سياسة القبول بأستراليا على ضرورة توقيع الكشف الطبي وتقديم شهادة صحية تثبت خلو الطفل من الأمراض وتقديم شهادة تطعيم تثبت أن الطفل أخذ جرعات التطعيم اللازمة.

كما تختلف أستراليا عن السعودية في أن إجراءات القبول بمدارس التعليم الابتدائي تتم من خلال ثلاث خطوات هي:

١- إيجاد المدرسة التي يرغب ولي أمر الطفل إلحاق طفله بها، ويتم ذلك من خلال مكتب تسجيل محلي.

٢- استضافة المدرسة لأولياء الأمور للمناقشة والحوار.

٣- ملء استمارة الالتحاق، ولا يتم القبول بمدارس التعليم الابتدائي بأستراليا إلا بعد الحصول على شهادة تأكيد التسجيل (الالتحاق).

كما تتوفر استمارة القبول بأستراليا تضمينها بعض البيانات منها: هويات الطفل، أسماء وأخوة الطفل، وتربيته في الأسرة، كما توجد استمارة بيانات خاصة للأب أو ولي الأمر ترفق مع استمارة الالتحاق بأستراليا.

٤ - المناهج الدراسية:

تعد المناهج الدراسية الوعاء الثقافي للمجتمع الذي توجد فيه، وعلى هذا تختلف المناهج الدراسية بين دولتي المقارنة نظراً لاختلاف القوى والعوامل الثقافية.

وتختلف دولتي المقارنة في رسم ملامح تحديد ومحتوى المناهج الدراسية نظراً لاختلاف ثقافة وفلسفة مجتمعي الدراسة، ونظراً لنمط الإدارة المتبع بكل منهما.

فتصميم المناهج الدراسية في السعودية يتبع النظام المركزي حيث تقوم وزارة التربية والتعليم وحدها بوضع المناهج دون تدخل أو مشاركة من المستويات الإدارية الإقليمية أو المحلية أو المحلية أو المدرسية، فلا توجد صلاحيات تذكر للمعلمين أو أولياء الأمور أو المديرين أو التلاميذ في صناعة القرار التعليمي الذي يختص بتصميم المناهج الدراسية، الأمر الذي جعل التعليم الابتدائي يعاني من مشكلات عديدة تتعلق بالمناهج الدراسية منها:

أن مناهج التعليم الابتدائي في السعودية تعاني من غلبة الجانب النظري على التطبيقي، فقدان التوازن بينها وبين متطلبات سوق العمل، مركزيتها وتوحيدها على مستوى المملكة جعلها تغفل فلسفة التعليم الابتدائي والتي تؤكد على أنه تعليم يتنوع بتنوع البيئات، كما أنها بعيدة عن حياة التلاميذ ويغلب عليها الطابع التقليدي، فلا تعبر عن ميول واهتمامات واحتياجات التلاميذ، المقررات المهنية تدرس بطريقة نظرية وتقليدية، وينظر إليها على أنها أقل قيمة، الأمر الذي ينعكس بالسلبية على جودة العملية التعليمية.

في حين تتميز أستراليا بأنها قامت بتطوير نظام قومي للمناهج الدراسية بالتعليم الابتدائي يضمن توفير معايير أكاديمية عالية المستوى والتي تدعم تحقيق الأهداف الوطنية للتعليم، كما

أن المناهج الدراسية بأستراليا تتمتع باللامركزية، إذ ليس هناك منهج دراسي موحد في جميع أنحاء أستراليا، وهذا يتفق مع فلسفة التعليم الابتدائي (الحلقة الأولى من التعليم الإلزامي)، حيث إنه تعليم يتنوع بتنوع البيئات وهذا يعكس مؤشرات الجودة بالتعليم الأسترالي.

حيث يترك لأولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس الابتدائية والمشاركة المجتمعية صلاحيات واسعة في صياغة وتصميم مناهج التعليم الابتدائي بما يتناسب مع طبيعة وقدرات التلاميذ ومتطلبات البيئات المحلية، وسوق العمل، فضلاً عن ما تتميز به المدارس الأسترالية من حرية واسعة في تطبيق الأنشطة الإضافية، وتحديد النسب الزمنية لكل مقرر دراسي بما يحقق في النهاية الأهداف الوطنية للتعليم الابتدائي.

وتختلف كل من السعودية وأستراليا في فلسفة ومحتوى المناهج الدراسية ذاتها، فالمناهج السعودية تختلف عن المناهج الأسترالية من حيث طبيعة المحتوى الذي يخدم كل مجتمع على حدة.

وتنفرد أستراليا عن السعودية في تحديد مناهج دراسية إجبارية وأخرى اختيارية تترك الحرية للتلاميذ وميولهم ورغباتهم وثقافتهم اللغوية المختلفة، ويرجع ذلك لطبيعة التنوع الثقافي الذي يتمتع به المجتمع الأسترالي عن غيره من المجتمعات.

فعلى سبيل المثال بالنسبة لمجال اللغة كمنهج دراسي يترك الحرية للتلاميذ لاختيار اللغة التي تناسب ثقافتهم مثل اللغات (الصينية، اليابانية، الكورية، الروسية، اليونانية، الإيطالية، الفرنسية، الألمانية، الأسبانية، التركية، الفيتنامية).

كما تتمتع المناهج الدراسية بأستراليا بربطها الجوانب النظرية بالتطبيقية العملية لإعدادهم لسوق العمل؛ حيث تدرس على سبيل المثال مادة التكنولوجيا والدراسات التطبيقية إجبارياً، وفي الوقت نفسه تترك مجالات تدريس التكنولوجيا المتخصصة لرغبة التلاميذ أنفسهم فيختار التلاميذ أحد المقررات التكنولوجية التالية (التكنولوجيا الزراعية، التكنولوجيا الصناعية، التكنولوجيا البحرية، تكنولوجيا الأغذية، وتكنولوجيا المنسوجات وغيرها)، وهذا يدل على تقدم التعليم الابتدائي الأسترالي وربطه بمجالات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل والبيئات المختلفة.

٥ - إدارة التعليم الابتدائي؛

تختلف كل من المملكة وأستراليا في نمط إدارة التعليم الابتدائي بكل منها، حيث تتبع إدارة التعليم الابتدائي بالمملكة النمط المركزي؛ حيث تتمركز سلطة صناعة القوانين والقرارات التعليمية ورسم ملامح السياسة التعليمية وصياغة الأهداف وتصميم المناهج الدراسية وتحديد سياسة وإجراءات القبول وتعيين المعلمين في يد هيئة واحدة هي وزارة التربية والتعليم، دون أي مشاركة فعلية من قبل المديریات أو الإدارات التعليمية سوى تنفيذ ما يملى عليها من قرارات الوزارة.

في حين تتبع أستراليا النمط اللامركزي في إدارة التعليم الابتدائي، فعلى الرغم من وجود وزارة للتعليم وسلطات ومجالس تعليمية على المستوى القومي، إلا أن إدارة التعليم وصناعة قراراته من مسئولية حكومات الولايات والأقاليم والمحليات دون أدنى تدخل من الحكومة الفيدرالية، فيقتصر دورها على تقديم المساعدات المالية والتجهيزات الفنية للولايات، حيث للولايات والأقاليم الأسترالية صلاحيات واسعة في مجال صناعة القرار التعليمي، ويرجع ذلك أن أستراليا دولة ديمقراطية، فهي لا تمتلك نظاماً مدرسياً موحداً، والتعليم في ظل التكوين الفيدرالي من مسئولية الولايات من خلال وزارات التعليم والأقاليم.

كما تتعدد المجالس المحلية بأستراليا التي تلعب دوراً مباشراً في إدارة التعليم الأسترالي ورسم ملامح السياسة التعليمية من خلال الشراكة المجتمعية والتي تقوم بأدوار رقابية على أداء المدارس الحكومية وتلبية احتياجاتها.

كما تختلف كل من المملكة وأستراليا في الصلاحيات الممنوحة للمجالس المدرسية، فصلاحيات المجالس المدرسية بالمملكة تكاد تكون ضعيفة للغاية وليس لها دور فعال في صناعة القرار التعليمي، في حين تتمتع المجالس المدرسية بأستراليا بصلاحيات واسعة ولها أدوار مباشرة في صناعة القرار التعليمي الأسترالي؛ حيث: رسم ملامح السياسة التعليمية وتحديد الأهداف والمناهج الدراسية ورصد ميزانية المدرسة وتحديد أوجه الاتفاق ومتابعة ذلك ، ويرجع ذلك إلى اللامركزية التي تتميز بها أستراليا والتي لها كان الأثر المباشر في جودة وكفاءة العملية التعليمية، في حين كانت المركزية التي صبغت التعليم السعودي سبباً مباشراً في معاناة التعليم الابتدائي من بعض المشكلات .

رابعاً جوانب الاستفادة من تجربة التعليم الابتدائي بأستراليا في تطوير التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية :

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية، يمكن الاستفادة من التجربة الأسترالية في مجال التعليم الابتدائي في تطوير وحل مشكلات التعليم الابتدائي بالسعودية من خلال جوانب الاستفادة التالية:

أولاً: فيما يتعلق بمفهوم التعليم الابتدائي:

- * أن يتم توعية جميع العاملين والقائمين على التعليم الابتدائي بالمجتمع السعودي بالمفهوم الصحيح للتعليم الابتدائي باعتباره تعليماً يهتم بتطبيق الربط بين الجوانب النظرية والعملية، وعدم إغفال الدراسات العملية؛ بحيث يُعد التلاميذ للحياة العملية واستكمال الدراسة في المراحل التعليمية العليا من خلال تنمية شخصية التلاميذ من جميع الجوانب العقلية والجسمية والاجتماعية والنافعالية والأخلاقية، وتزويدهم بالمهارات والمعارف والمعلومات التي تجعله قادراً على المشاركة بفعالية ونجاح في تنمية مجتمعه.
- * أن يلبي مفهوم وفلسفة التعليم الابتدائي في السعودية باحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل، وذلك باعتبار التعليم الابتدائي مدخلاً تنموياً لتنمية المجتمع السعودي بكافة جوانبه.

- * أن يتضمن مفهوم التعليم الابتدائي السعودي ربط التعليم بحياة التلاميذ أنفسهم وتنمية مواهبهم وإبداعاتهم الفنية والابتكارية .

ثانياً: فيما يتعلق بأهداف التعليم الابتدائي:

- * إعادة النظر في تفعيل أهداف التعليم الابتدائي بالمملكة بما يتماشى مع طبيعة وفلسفة وتطلعات المجتمع السعودي حتى تتلاءم فلسفة وأهداف التعليم مع طبيعة وسمات عصر المعرفة والتقدم التكنولوجي والتبادل الثقافي مع حضارات الشعوب.
- * صياغة أهداف التعليم الابتدائي بحيث تراعى تعدد وتنوع البيئات المختلفة للتلاميذ وأن تكون أهداف قابلة للتحقيق وأن تتناسب مع محتوى المناهج الدراسية وخصائص نمو التلاميذ في تلك المرحلة العمرية، وتلبية احتياجاتهم.
- * أن تتضمن الأهداف بثقافة الابتكار والإبداع لدى التلاميذ وترسيخ مبادئ حقوق الطفل والإنسان واحترام الحريات وكذلك ترسيخ روح المسؤولية والاعتماد على النفس وتدعيم العمل الجماعي.

- * تفعيل أهداف التعليم الابتدائي من خلال إستراتيجيات وبرامج تتسم بالواقعية وإمكانية التنفيذ، ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية وتجهيز البيئة الفيزيائية أو تهيئة الجو المناسب لتحقيق الأهداف.
- * أن تتسم الأهداف بالاستمرارية أي قابلية تحقيقها مدى الحياة وأن تتناسب مع حياة التلاميذ أنفسهم.
- * تصميم المناهج الدراسية في ضوء أهداف التعليم الابتدائي بحيث جعل المناهج أداة لتحقيق الأهداف وتنفيذها وإلغاء الفصل بين الأهداف الموضوعية والمناهج الدراسية المصممة.
- * إكساب التلاميذ المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي واعتبار هذه المهارات الأساسية بمثابة منافذ للحصول على المعرفة والثقافة على مر العصور.
- * أن تسعى أهداف التعليم الابتدائي إلى تعميق انتماء الطفل لوطنه، وتفعيل الانتماء بأساليب عملية بعيداً عن الشعارات.
- * أن تراعى أهداف التلاميذ التغيرات التي تحدث بالمجتمع من آن لآخر وأن تكون مرنة غير جامدة وأن تراعى فلسفة المجتمع ذاته.
- * أن تؤكد الأهداف على إكساب التلاميذ مهارات التعليم الذاتي ومهارات التعليم المستمر مدى الحياة، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل والتأكيد على احترام العمل اليدوي.

ثالثاً: فيما يتعلق بسياسة القبول بالتعليم الابتدائي :

- * أن تراعى سياسة القبول بالتعليم الابتدائي سياسة تعميمه التي يشهدها العالم وتوفير أماكن تتناسب مع الزيادة السنوية، وربط سياسة القبول بسياسة التوسع في إنشاء المدارس لتخفيف الكثافة الطلابية المتزايدة والتي تعوق تحقيق أهداف التعليم الابتدائي.
- * أن تتفق سياسة القبول بمدارس التعليم الابتدائي مع فلسفة التعليم الابتدائي من حيث إلزام أولياء أمور التلاميذ بإحضار أطفالهم للمدارس في سنوات الإلزام وتغليظ العقوبة لمن يخالف ذلك، وتفعيل قانون الطفل الذي يجرم عمالة الأطفال ممن هم في سن الإلزام.
- * سد منابع التخطب العشوائي التي تلحق بمدة الدراسة بالتعليم الابتدائي من آن لآخر وفقاً للأهواء الشخصية والتي تؤثر بالسلب على بنية النظام التعليمي.
- * توقيع الكشف الطبي على التلاميذ بكل دقة عند قبولهم بمدارس التعليم الابتدائي وذلك لتوفير الرعاية الصحية للتلاميذ.

رابعاً: فيما يتعلق بالمناهج الدراسية :

- * الحد من المركزية الشديدة في سياسة تصميم وإعداد المناهج الدراسية وإتاحة الفرصة للمشاركة الفعلية في تصميم المناهج من قبل القائمين على التعليم الابتدائي بكافة مستوياته (المعلمين، المديرين، أولياء الأمور، التلاميذ أنفسهم، ومؤسسات المجتمع المدني، وقطاع الإنتاج)، حتى يمكن تحقيق فلسفة التعليم الابتدائي وربطه بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع.
- * أن تتلاءم سياسة تصميم وإعداد مناهج التعليم الابتدائي مع المستجدات التربوية المعاصرة والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده المجتمع.
- * أن تخدم المناهج الدراسية تحقيق أهداف التعليم الابتدائي.
- * أن تكون المناهج الدراسية متفقة مع فلسفة التعليم الابتدائي كجزء من فلسفة التعليم الإلزامي وسماته فيما يتعلق بأنه تعلم يتنوع بتنوع البيئات، وتحقق ذلك من خلال تصميم مناهج زراعية تخدم البيئة الزراعية ومناهج صناعية تخدم البيئة الصناعية ومناهج تجارية تخدم البيئة التجارية، ومناهج ساحلية تخدم البيئة البحرية، وأخيراً مناهج تخدم البيئة السياحية الدينية والأثرية، حتى تتحقق بذلك ربط المناهج بحياة التلاميذ وبيئاتهم.

- * التأكيد على أن تراعى المناهج الدراسية التكامل والترابط بين المواد الثقافية والأكاديمية النظرية والمواد المهنية العملية لتحقيق فلسفة التعليم الابتدائي في أنه تعليم يزوج بين الجوانب النظرية والتطبيقية.
- * التركيز على الأنشطة التربوية والممارسات العملية داخل مدارس التعليم الابتدائي، فالممارسة العملية تُعد مطلباً أساسياً لإعداد جيلاً قادراً على مواجهة الحياة بالمجتمع والتفاعل معها.
- * تضمين مناهج التعليم الابتدائي الأنشطة التي تهدف إلى انفتاح المدرسة على المجتمع المحلي والمساهمة في حل مشكلاته كعمل معسكر نظافة، زيارة المصانع ومواقع العمل لربط المدرسة بمواطن الإنتاج، وترسيخ مبادئ العمل اليدوي.
- * ضرورة إتباع سياسة جديدة عند تصميم مناهج التعليم الابتدائي تؤكد على حرية الاختيار بحيث تصميم مناهج دراسية إجبارية يدرسها جميع التلاميذ وأخرى اختيارية تترك لميول ورغبات واهتمامات التلاميذ.
- * مراعاة الأسس العلمية والنفسية والإنمائية عند تصميم المناهج الدراسية والبعد عن صعوبة المناهج التي تتحدى قدرات التلاميذ والمعلمين معاً كما هو حادث في مناهج الرياضيات بالتعليم الابتدائي التي تفوق قدرات التلاميذ وتسبب لهم الإحباط والأعراض من مواصلة التعليم.
- * وضع برامج وأنشطة تساعد التلاميذ على اكتشاف ميولهم ومواهبهم واتجاهاتهم، الأمر الذي يترتب عليه مساعدتهم في اختيار نوع الدراسة المناسبة لهم بعد التعليم الابتدائي.
- * التأكيد على عدم إغفال التدريبات العملية واعتبارها جزءاً أساسياً من المناهج الدراسية.
- * العمل على تطوير مناهج التعليم الابتدائي بما يتناسب مع قدرات التلاميذ العقلية.

خامساً : فيما يتعلق بإدارة التعليم الابتدائي :

- * التأكيد على اللامركزية في إدارة التعليم والعدول تماماً عن المركزية الشديدة المتبعة حتى تتفق إدارة التعليم مع فلسفة التعليم الابتدائي، أو بوضع نظام إداري للتعليم الابتدائي يأخذ بمزايا المركزية واللامركزية.
- * إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم في ظل اللامركزية وذلك بمنح المستويات الإدارية الأخرى على المستوى الإقليمي والمحلي والمدرسي اختصاصات ومسئوليات حقيقية فعلية تمكنها من المشاركة في صناعة القرار التعليمي والقضاء على العديد من مشكلات التعليم الابتدائي التي يعانيتها.
- * بناء جسر متواصل بين الإدارات التعليمية وأجهزة الحكم المحلي على مستوى المحافظات والمدن لوضع خطط مشتركة لتطوير التعليم الابتدائي بما يتناسب مع متطلبات وتطلعات المجتمعات المحلية وتفعيل دور الحكم المحلي في إدارة التعليم.
- * منح المجالس المحلية صلاحيات واسعة في صناعة القرار التعليمي، الأمر الذي يجعل للإدارة المدرسية كياناً مستقلاً؛ حيث تقوم كل مدرسة برسم خطة توضح من خلالها رؤيتها ورسالتها وأهدافها وسبل تحقيقها والإعلان عن برامجها في تحقيق فلسفة وأهداف التعليم الابتدائي.
- * تفعيل دور المديرين والمعلمين وأولياء أمور التلاميذ في إدارة المدرسة وصناعة القرار التعليمي وإبداء الرأي في تطوير المناهج الدراسية.
- * منح مديرو المدارس العديد من الصلاحيات الواسعة التي تنعكس بالإيجاب على العملية التعليمية وصنع قراراتها .
- * وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتفعيل دور المجالس المدرسية (مجلس إدارة المدرسة ومجالس الأمناء والآباء والمعلمين) في تحقيق كفاءة وجودة العملية التعليمية بالتعليم الابتدائي.
- * وضع نظام يضع الأداء المدرسي تحت الرقابة الشعبية ودعم قضية المساءلة التعليمية (المحاسبية) للمدارس.

قائمة المراجع

١. إبراهيم، محمد، (١٤٠٥هـ)، التعليم النظامي وغير النظامي في المملكة العربية السعودية بين الماضي والحاضر ، جدة : عالم المعرفة .
٢. بدران ، شبل ، (٢٠٠١م.)، التربية المقارنة دراسات في نظم التعليم، ط٣، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٣. الحامد ،محمد بن معجب وآخرون،(٢٠٠٥ م)، التعليم في المملكة العربية السعودية : رؤية الحاضر واستشراف المستقبل ، ط٣، الرياض : مكتبة الرشد .،
٤. حجب ،عبدالله محمد أحمد،(١٤١٣هـ)، دراسة ميدانية للمشكلات الإدارية للمدارس الابتدائية الأهلية للبنين بالمملكة العربية في ضوء الفكر الإداري المعاصر ، كلية التربية : جامعة عين شمس.
٥. حجي ،أحمد إسماعيل ، التعليم الأساسي الإلزامي (وتخفيض سنواته في مصر) أصول نظرية وخبرات أجنبية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٤م.
٦. ذكي ،إميل نبيل،(١٩٩٤م) ، دراسة مقارنة للتعليم الإلزامي في كل من جمهورية مصر العربية وفرنسا، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠٠٧م.
٧. الزهراني ،بشير بن مسفر بن سعيد،(١٤٢١هـ)، أسباب عدم إكمال بعض معلمي المرحلة الابتدائية تأهيلهم التربوي أثناء الخدمة من وجهة نظر المعلمين بمنطقة الباحة " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية : جامعة أم القرى.
٨. الزهراني ،عبد الرحيم محمد،(١٤١٤هـ) ، أبرز المشكلات التي تواجه مديري المدارس ذات المراحل المشتركة للبنين بمنطقة الطائف التعليمية كما يراها المديرون ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية : جامعة أم القرى .
٩. سلمان ،محمد بن عبدالله، (١٤١٣هـ)، " بدايات التعليم الحكومي في عهد الملك عبدالعزيز " ، مجلة الفيصل ، العدد ٢١٦ .
١٠. الشامخ ،محمد عبد الرحمن،(١٣٩١هـ)، التعليم في قلة والمدينة في أواخر العهد العثماني ، الرياض .
١١. شلبي ،علي محمد،(١٤٠٧هـ)، تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية ، دار القلم .
١٢. الشنبري ،خالد بن حامد،(١٤٢٢هـ)، " جوانب الهدر في النفقات التعليمية وأساليب ترشيدها في المدارس الابتدائية بمحافظة الطائف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية : جامعة أم القرى.

١٣. الغامدي، حمدان أحمد ، نور الدين محمد عبد الجواد ، (٢٠١٠ م) ،تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ، ط٣، الرياض : مكتبة بن رشد.
١٤. الغامدي، حمدان أحمد ، (يوليو ٢٠٠١ م)، "تطور التعليم العام في المملكة العربية السعودية " ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني .
١٥. الغامدي، حمدان أحمد ،نور الدين محمد عبد الجواد،(١٤٢٦هـ)، تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ، الرياض : مكتبة الرشد.
١٦. الغامدي ، معيض بن سعيد ،(١٤١٠هـ.)، إدارة الوقت لدى مديري المدارس الابتدائية بمدينة جدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بمكة المكرمة : جامعة أم القرى ،
١٧. الغريبي ،صالح حماد أحمد، (١٤٠٣هـ) ، دراسة لبعض مشكلات التعليم الابتدائي وأثرها في التسرب ، رسالة ماجستير ، كلية التربية بمكة المكرمة :جامعة أم القرى .
١٨. المالكي ،فايز بن سفر دخيل الله ،(١٤٢١هـ) ، أساليب الإدارة المدرسية المستخدمة في حل مشكلات تلاميذ المرحلة الابتدائية للبنين بمدينة الطائف " لرسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بمكة المكرمة : جامعة أم القرى .
١٩. مرسي ،محمد أبو حسيبة ،(١٩٩٥ م) ، دراسة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية: جامعة أسيوط.
٢٠. مرسي ،محمد منير ،(١٩٩٥ م)، التعليم في دول الخليج العربية ، ط٣، القاهرة : عالم الكتب.
٢١. مزار ،محمد على،(٢٠٠١م.) ، تطوير التعليم الإلزامي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرة المملكة المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية.
٢٢. المملكة العربية السعودية،(١٤١٧هـ) ، وزارة المعارف ، خلاصة إحصائية عن تعليم البنين ، عام ١٤١٧هـ ، الرياض : وزارة المعارف ، مركز المعلومات والتوثيق التربوي .
٢٣. المملكة العربية السعودية ،(١٤٠٦هـ) ، وزارة المعارف ، فصول في تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية : التعليم الابتدائي عرض وثائقي وإحصائي ، الرياض: وزارة المعارف .
٢٤. المملكة العربية السعودية،(١٣٩٠هـ) ، سياسة التعليم في المملكة : مادة ١١، الرياض .
٢٥. المملكة العربية السعودية ، وزارة التربية والتعليم ، التطور الكمي لأعداد المدارس الابتدائية والتلاميذ في المملكة في الفترة من ١٣٩٠/١٩-١٤٢٥هـ ، الرياض : وزارة التربية والتعليم ، سنوات متفرقة .

٢٦. المملكة العربية السعودية ، وزارة التربية والتعليم ، التطور الكمي لبيانات المرحلة الابتدائية (حكومي وأهلي) في السنوات من ١٤١٦/١٥ هـ - ١٤٢٦/٢٥ هـ ، الرياض : وزارة التربية والتعليم ، سنوات متفرقة .

٢٧. المملكة العربية السعودية، (١٤٣٣ هـ) ، وزارة التربية والتعليم ، التطور في بيانات التعليم الابتدائي في الفترة من ١٤٣٠/٣٠ - ١٤٣٣ هـ ، الرياض :وزارة التربية والتعليم .

٢٨. المملكة العربية السعودية ، (١٤٣٤ هـ) ، وزارة التربية والتعليم ، متطلبات التسجيل بالصف الأول الابتدائي في المملكة ، الإدارة العامة للاختبارات والقبول .

٢٩. المملكة العربية السعودية ، (١٤١٦ هـ) ، وزارة التربية والتعليم ، وثيقة سياسة التعليم ، ط٤ ، الرياض :وزارة التربية والتعليم .

٣٠. المملكة العربية السعودية ، (١٤٢٥ هـ) ، وزارة المعارف ، تطور التعليم : التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية ، الرياض : وزارة المعارف .

٣١. المملكة العربية السعودية ، (١٤١٩ هـ) ، مسيرة تعليم البنات بالأرقام خلال تسعة وثلاثين عاماً من ١٣٨٠ - ١٤١٩ هـ ، الرئاسة العامة لتعليم البنات .

٣٢. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٥ م) ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ٢٠٠٥م، ضرورة ضمان الجودة، فرنسا، مطابع اليونسكو.

٣٣. مجلد ، وداد عبدالله ، رؤية مستقبلية لدور الإدارة المدرسية في تحقيق تربية بيئية مدرسية نموذجية من وجهة نظر مديرات المدارس الابتدائية بمدينة مكة المكرمة ، رسالة الخليج العربي: السعودية ، السنة ٢٧ ، العدد ١٠٢ ، ٢٠٠٦ م .

٣٤. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٦م)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦م: القرائية من أجل الحياة، فرنسا، مطابع اليونسكو.

٣٥. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٨م) ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٨م: التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م هل ستحقق هذا الهدف؟، فرنسا: مطابع اليونسكو.

٣٦. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٢م) ، "تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، ٢٠٠٢م: هل يتقدم العالم في المسار الصحيح، فرنسا، مطابع اليونسكو.

٣٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، (٢٠٠٠م) ، تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠م ، حق التعليم للجميع مدى الحياة ، فرنسا : مطابع اليونسكو ، .

٣٨. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، (٢٠٠٦م) ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٧م : إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ، اليونسكو ، فرنسا .

٣٩. خليل، نبيل سعد ، أحمد ،عنتر محمد ،(يوليو ٢٠٠٢ م)، لدراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية، التربية"، مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد السابع، السنة الخامسة.

٤٠. نور الدين، عبد الجواد ، متولي ،مصطفى ،(١٤١٦ هـ)، التعليم الأهلي ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية ، الرياض.

٤١. الشراح ،يعقوب ،(٢٠٠٢) ،التربية وأزمة التنمية البشرية ، الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٤٢. اليوسف ،خديجة عبدالله سند ،(١٤١٨ هـ)، دوافع اختيار التعليم الابتدائي الأهلي للبنات من قبل أولياء الأمور بمدينة مكة المكرمة : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية : جامعة أم القرى .

- 47- The State of Queensland Department, of Education, Training and the Arts,(2013), Primary and Secondary Schools, Australia, Queensland Government, DETA.
- 48- -Adrienn T. Chisholm,(2001), Literature in Australia and New Zealand, Cambridge University Press.
- 49- Ainley, J. & Mc-Kenzie P.,(2005), "School Governance: Research on Education and Management Issues", International Education Journal, (1).
- 50- Ainley, M. Frydenberg & Russell, J.,(2005), Schooling Issues Digest: Student Motivation and Engagement, University of Melbourne.
- 51- Andrew Barnett,(2008), The Australian History Summit: Biographical Details of Summit Participants, Australia: The History Council of Victoria.
- 52- Australian Bureau of Statistics,(2006), Australian Demographic Statistic, March Quarter 2006 Cat., No. 13101, Australian: Canberra: ABS.
- 53- Australian Bureau of Statistics,(2010), Number of Schools, Students and Teaching Staff Australia 1995, to 20010, Australia, Canberra; ABS.

- 54- Australian Bureau of Statistics,(2007), School Organization and Operation, Australia, Canberra: ABS.
- 55- Australian Bureau of Statistics,(2008), School Registration From, Australia: ABS.
- 56- Australian Bureau of Statistics,(2006), Schools Australia 2005 Cat: No4221, Australia, Canberra: ABS.
- 57- Australian Bureau of Statistics, (2006), Schools Australia 2005, Cat., No. 4221; Australia, Canberra: ABS.
- 58- Australian Bureau of Statistics, (2007), Structure of Primary and Secondary Schooling 2006, Australia, Canberra: ABS .
- 59- Australian Bureau of Statistics,(2008), Student Teacher Ration by Category of School and Level of Schooling, Australia, Canberra: ABS.
- 60- Australian Bureau of Statistics,(2012), Summary of School Characteristics: School Australia, Australia, Canberra: ABS.
- 61- Australian Bureau of Statistics,(2009),Year Book Australia 2009, Australia, Canberra: ABS .
- 62- Australian Council for Educational Research,(2008), School Education, Australia: ACER.
- 63- Australian Education International, (2006), Australia 2006, Country Education Profiles, Australia, Canberra: AEI.
- 64- Australian Government Department of Education Employment and Australian, (2008),Government Programs for Schools Quadrennial Administrative Guidelines 2005-2008, Australia: (DEEWR).
- 65- Australian Government Department of Education Employment and Workplace Relations,(2008), School Education Summary, Australia: DEEWR.
- 66- Australian Government Department of Education Employment and Workplace Relations,(2013), The National Goals for Schooling in the 21st Century, Australia: (DEEWR).
- 67- Australian Government Department of Education, Employment and Workplace Relation, Australia's,(2011), Future Depends on a

- High Quality and Dynamic School Education System, Australia: DEEWR.**
- 68- Australian Government Department of Education, Employment and Workplace Relation,(2010), **What's New for the Digital Education, Revelation, Australia: DEEWR.**
- 69- Australian Government Department of Education, Employment and Workplace Relation,(2009), **The Adelaide Declaration on National Goals for Schooling in the Twenty first Century- Preamble and Goals, Australia: DEEWR.**
- 70- Australian Government Department of Education, Employment and Workplace Relations, DEST,(2009), **Organization & People, Australia, DEEWR.**
- 71- Australian Government, Australian Trade Commission,(2008), **Australia Study Middle East: A guide to Australian Education Providers for the Middle East, Australia, Canberra: ARC.**
- 72- Chang Chun Chig Jin,(2005), **The Name Compulsory Education Policy and the Development of Human Resources in Taiwan, University of Maryland Baltimore County.**
- 73- Christine Kedman, (2006),**Where do we Stand? Intended Curriculum Analysis, Australia: Commonwealth Copyright.**
- 74- Creative Commons License, (2007),Australia Economy, World 66, **The Travel Guide, Available at <http://www.world66.com/> Australia and Pacific/Australia Economy, Retrieved on 13/3/2007.**
- 75- Creative Commons License, Australia History- Overview of Historic Events, (2007),Available at [http://www.world66.com/Australia and Pacifica/ Australia/ History](http://www.world66.com/Australia%20and%20Pacifica/Australia/History), Retrieved on 13/03/2007.
- 76- Department of Education and Children's Services,(2011), **Department of Education and Children's Services Organizational Structure- February 2011, Australia, SA: DECS.**
- 77- Elizabeth kleinken Z,(20004), **Teacher Accountability in Australia: Current Policies and Practices and Their Relation to the**

- Improvement of Teaching and Learning Australia, Australia Council for Education Research.
- 78- Elkaine Landaan, Australia and New Zealand, New York, 2004.
- 79- Gerard Mernet, (2001), Comment Vivent Lew Francais, Francais La Rouse,.
- 80- Grahan Walker and Others,(January 2001), Transforming Compulsory Education Enabling as Sustainable Step Chang Improvement in the Performance of Brittan's Compulsory Education System, London: Edunova.
- 81- Harlow G. Unger(1996), Encyclopedia of American Education, New York.
- 82- Jo E. Moore, (1999), Australia, Monterey, CA: Evan- Moore Educational Publishers.
- 83- Joseph Michael Powell,(1991), An Historical Geography of Modern Australia: The Restive Fringe, Cambridge University Press.
- 84- Lamb, S. & Vickers, M,(2006), Variations in Vocational Education and Training: Provision Across Australia School and Their Effects on Student Outcomes, (LSAY): Research Report, No. 48, Melbourne: (ACER).
- 85- Lzuni Kimural,(2003), Goals and Roles of Basic Education in Human Development Case Study: Bangladesh, University of California Ios Angeles.
- 86- Manning Clark,(1995), A Short History of Australia, 4th Edition, Camber Well, Victoria; Penguin Books.
- 87- Max Stephens,(2005), Bench Marking Curriculum Developing a Methodology, Australia: Commonwealth Copyright.
- 88- Michell Anderson, and Others,(2008), Australia: Country Background Report, Australia: Commonwealth of Australia.
- 89- Ministerial Council on Education, Employment Training and Youth Affairs, (MCEETYA),(March 2000), A Model of More Culturally Inclusive and Educationally Effective Schools, Australia, Sydney: MCEETYA.

- 90- Ministerial Council on Education, Employment, Training and Youth Affairs,(2008), Australian Government Priorities and Objectives for Schooling, Australia: (MCEETYA).
- 91- Ministerial Council on Education, Employment, Training and Youth Affairs,(2008), Evaluation and Accountability, Australia, WA; DET.
- 92- Ministerial Council on Education, Employment, Training and Youth Affairs,(May 2007), Performance Measurement and Reporting Taskforce Working for Quality Education Outcomes, Australia, Sydney: MCEETYA..
- 93- Ministerial Council on Education, Employment, Training and Youth Affairs,(2007), A National Schools Statistics Collection (NSSC), Victoria: MCEETYA.
- 94- Ministry of Education,, Culture, Sports, Science and Technology, (2007),"Reforming Compulsory Education", Available on line at: [www. Mext.gov.JP/ English/ Topics, 04091701.htm](http://www.Mext.gov.JP/English/Topics_04091701.htm), Retrieved on 15/12/2007.
- 95- Nagmine Takou,(1997), Social, Political Economic and Demographic Factors Affecting the Level of Governmental Expenditures for Compulsory Education in Japan, the Pennsylvania State University.
- 96- New South Wales Department of Education and Training,(2008), An Overview of the Primary Curriculum, Australia, NSW: DET.
- 97- New South Wales Department of Education and Training,(1990), Education Act 1990, Australia: NSW (DET).
- 98- New South Wales Department of Education and Training, (2010), Going to Public School, Australia, NSW: DEP.
- 99- New South Wales Department of Education and Training,(2011), How Much Time Will be Spent on Each Subject? Australia, NSW: DET.
- 100- New South Wales Department of Education and Training,(2009), NSW Primary Curriculum Foundation Statements, Australia, NSW: DEP.

- 101- New South Wales Department of Education and Training, (2013), Primary and High School, Australia, NSW: DET.
- 102- New South Wales Department of Education and Training, (2007), Quality Teaching in NSW Public Schools, Australia, NSW: DET.
- 103- New South Wales Department of Education and Training, (2008), Yrs K-12 Focus Area, Australia, NSW: DET.
- 104- New South Wales Department of Education, Training and the Arts, (2008), ALL New South Wales Syllabuses, Australia, NSW: DETA.
- 105- New South Wales, Department of Education and Training, (2008), Compulsory School Attendance, Australia, NSW: DET.
- 106- New South Wales, Department of Education and Training, (2008), Guide to the NSW Primary Syllabuses, Australian NSW: DET.
- 107- Northern Territory Department of Education and Training, (2008), Council of Government School Organization, Australia, NT: DET.
- 108- Northern Territory Government, Department of Employment, (2008), Education Training, Enrolments and Attendance 2007-2008, Australia, NT: DEET.
- 109- Northern Territory Government, Department of Employment, Education and Training, (2005), Ages and Stages of Lifelong Learning, Australia, N. T: DEET.
- 110- Olivier Collard, (2001), Information on Canada and Australia, Am Globe.
- 111- Organization for Economic Co- Operation and Development, (2007), PISA 2006: Science Competencies for Tomorrow's World, Paris: OECD.
- 112- Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), (2006), Economic Surveys: Australia, Paris: OECD.
- 113- Payne, L. (2003), School Governance as the Management of Dilemmas: Market or Mission?, MZARE/ AARE, Joint Conference Auckland.

- 114- Peter Grom and Others,(2008), The National Advisory Committee, Australia: Commonwealth of Australia.
- 115- Peter Reynders,(2006),Australian Discovery, Australia; Canberra: The History Council of Victoria.
- 116- Priscilla Wholsetter, (2005),Getting School- Based Management Right: What Works and What Doesn't, London:Routledge.
- 117- Queensland Department of Education, Training and the Arts, (2008), Parents Council, Australia, Qld: DETA.
- 118- Shah, C. & Burke, G.,(2006), Qualification and the Future Labor Market in Australia: A Report Prepared for the National Training Reform Taskforce, Melbourne: Monish University, Center for the Economics of Education and Training.
- 119- Skibek, M. & Connell, H.,(2003), Attracting Developing and Retaining Effective Teachers: Australian Country Background Report, Australia, Canberra: DEST.
- 120- South Australia Department of Education and Children's Services,(2008), Compulsory Education Age, Australia, Government of SA: DESC.
- 121- South Australia Department of Education and Children's Services,(2009), Enrolment Information, Australia, SA: DECS.
- 122- South Australia Department of Education and Children's Services,(2010), Enrolment of Students, Australia, SA: DECS.
- 123- South Australia Department of Education and Children's Services, (2011) ,International Enrolment Procedures, Australia, SA: DECS.
- 124- South Australia Department of Education of children's Services,(2008), Policy Planning Performance Organizational Structure- February 2008, Australia, SA. DECS.
- 125- Steering Committee for the Review of Commonwealth/ State Service Provision,(2008), Report on Government Services 2007, Australia, Canberra: Productivity Commission.
- 126- Tasmania Department of Education, (2013), Curriculum and Assessment, Australia, Tasmania: Dep. Of Ed.

- 127- Tasmania Department of Education,(2013), School and College Education, Australia: Tasmania Dep. Of Ed.
- 128- The Australian Capital Territory Parliament Council, (2007),Administrative Arrangements 2007: Ministerial Functions of Administrative Units, Australia, TACT.
- 129- The Australian Capital Territory Parliament Council, (2004), Education Act 2004: Meaning of Compulsory School Age, Australia: TACT: Parliamentary Council.
- 130- The State of Queensland Department of Education, Training and the Arts,(2009), Education Facilities in Queens land, Australia, Queen Land Department of Education.
- 131- The State of Queensland Department of Education, Training and the Arts, (2010), Enrolling Your Child, Australia, Old Dep. Of Ed.
- 132- United Nations, Committee on the Rights of the Child,(2001), General Comment 1: The Aims of Education, United Nations.
- 133- Victoria Department of Education and Early Childhood Development,(2007),School Councilors: School Councils, Australia, Victoria: DEECD.
- 134- Victoria Department of Education and Training,(2008), Department of Education and Training Organizational Structure, Australia, Victoria: DET.
- 135- Victoria Department of Education and Training,(2006), Education and Training Reform At 2006, Australia, Victoria: DET.
- 136- Victoria Department of Planning Community,(2013), Local Council, Austria, Victori Local Government.
- 137- Western Australia Department of Education and Training,(1999), School Education Act 1999: Objects, Australia: WADET.